مشكلة الزيادة لحروف المعاني

أ.د. فخر الدين قباوة *

التعريف بالبحث:

تناول هذا البحث قضية الزيادة لحروف المعاني، بعد أن اختلفت فيها الآراء وتناقضت فيها الأقوال، على مر العصور، بين علماء العربية. وقد مهّد لها بتحديد مفهوم الحرف، وتحقق زيادة حروف المبانيْ في صيغ الأسماء والأفعال لمقاصد معنوية مختلفة، ثم عرض لمقولات العلماء في هذه القضية، من مُقرّين ومنكرين، ليبين أن الخلاف بينهم كان لملحظ لفظي صرف، بعيد عن المفهوم الاصطلاحي للزيادة النحوية، ويحقق صحة قول المقرِّين لهذه المسألة، مع الاحتراس بوجوب بيان المقاصد المعنوية واللفظية لزيادة الحرف في التركيب.

ومن ثمّ استعرض البحث تلك المقاصد، في صور من وظائف التوكيد الخالص، والمعاني البلاغية التي قد تكون مع التوكيد، والفوائد اللفظية الواردة مع ذلك أيضاً. وأخيراً ختم البحث مسيرته بإضاءات تزيل التردد في قبول النتائج، وتقرب إلى النفوس مقاصد العلماء في هذه السبيل. كل ذلك بأدلة موضوعية، وشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف، وأقوال العرب شعراً ونثراً.

❖ أستاذ النحو في كلية الآداب بجامعة حلب، ولد في مدينة حلب بسورية سنة (١٩٣٣م)، وحصل على درجة الماجستير في الأدب القديم من جامعة القاهرة سنة (١٩٦٤م)، وعلى الدكتوراه سنة (١٩٦٦م)، ورقي إلى الأستاذية سنة (١٩٧٧م)، ودرّس في عدد من الجامعات، وأصدر عشرات من الكتب والمقالات بحثاً وتحقيقاً.

مقدمة

هذه مسألة قديمة جديدة، يتطارحها العلماء والباحثون، في ميادين اللغة والنحو والبلاغة والتفسير والأصول والنقد والأدب، وما تزال تتجدد مع الأيام، في كل مجلس وبحث من تلك الميادين، بين قبول ورد، ورضا وسخط، وإنكار وإقرار، مع مسيل من الأدلة والاحتجاج، وألوان من التنابذ بالألقاب. ونحن نحاول، بعون الله تعالى، أن نعرض ههنا لها، بشيء من التفصيل والبيان، آملين أن يكون فيما نقوله توفيق ورشاد. ولسوف ترى أن النزاع في الأمر شكلي، مصدره الخلاف في أساليب العرض والبيان، والاختلاف في فهم المصطلح المستعمل، مع اتفاق الجميع على أنه: لا مشاحة في الاصطلاح.

مشكلة الزيادة

أنواع الحروف:

الحرف في اللغة: هو من كل شيء طرفه وشفيره وحدّه. هذا هو الأصل اللغوي في الأشياء، كالكتاب والسكين والجدار والمنضدة والسفينة واللسان. وقد يكون بمعنى ما نتأ من الجبل، أو الكلمة الواحدة، أو الناقة المهزولة، أو النجيبة الضامرة، أو العظيمة الصلبة، أو الوجه الواحد. وفي الاصطلاح: يَرد الحرف مراداً به: اللغة من لغات العرب، أو القراءة المنسوبة من القراءات، أو النحو من الأنحاء السبعة المتفرقة في قراءة القرآن، مما يرجع إلى اللفظ والمعنى، دون صورة الكتابة أو صورة الكلم(١).

وفي اصطلاح علماء العربية يرد الحرف بمعنيين اثنين: أولهما حرف المبنى، وهو ما تتركب منه الكلمة، من حروف المعجم التسعة والعشرين، فقولك: «كتاب» مبني من أحرف الكاف والتاء والألف والباء، و «يستغفر» مبني من أحرف الياء والسين والتاء والغين والفاء والراء. **والثاني**: حرف المعنى، وهو قسيم الاسم والفعل، أي: «ما أنبأ عن معنى ليس

(١) الكليات لأبي البقاء الكفوي ٢ / ٢٤١-٢٤٢.

باسم ولا فعل»، كما قال الإمام علي، وتأثر به سيبويه ومن قلّده[١].

فهو يتضمن معنى نحوياً معيناً، مثل قسيميه، ويتميز بأن ما ينبئ عنه مخالف لكل منهما، ولا يحصل في الذهن إلا بذكر ما ينضم إليه، من الأفعال والأسماء والجمل، إنه معنى وظيفي تركيبي، أي نحوي إعرابي، يحدده السياق والمقام، فقولك: «ليت» موضوع لكل فرد من المتمنَّيات، ويتعين بذكر متعلقه، نحو: ليت الشباب يعود، وكذلك الشأن في نحو: كأن، وعن، وأل، وهل، وفي، وبل، وحتى، وسوف، وإن، وهلا، ولكن...

وقد أوهم هذا كثيراً من النحاة، فزعموا أن الحرف «ما دل على معنى في غيره..»[٢]، ثم فسروا ذلك بأن «من» مثلاً تدخل في الكلام للتبعيض. فهي تدلِ على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها. وكذلك سائر الحروف. وقولهم هذا مردود، لا يفيد شيئاً في تمييز الحرف؛ ذلك لأن كلاً من الاسم والفعل قد يدل على معنى في غيره، فأسماء الشرط والاستفهام مثلاً تتضمن معنى نحوياً، فيما بعدها أيضاً. وقولك: «من يجتهد ينجح» ترى فيه «من» يتضمن ترتب النجاح على الاجتهاد[٣]. والأفعال نحو: ذهب ونام ومات، ورفع وجمع وأخذ، وظن وعلم وأعطى: تدل على أحداث منسوبة إلى غيرها، كالفاعل والمفعول أو المفعولين، ولا تتعين معاني الأحداث التي تتضمنها إلا بذكر ما تنسب إليه[٤]. فلا غرو أن تبقى مقولة الإمام حائزة قصب السبق حتى يومنا هذا.

---

(١) أمالي الزجاجي ص٢٣٨-٢٣٩ ومعجم الأدباء ١٤/٤٨-٥٠ وشرح قواعد الإعراب ص٦٣، وانظر الكتاب ١/٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص٥٤ وشرح المفصل ٨/٢.

(٣) الجنى الداني ص٢١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٢٦٨-٢٦٩.

زيادة الحرف :

الزيادة في الشيء: أن ينضم إليه شيء آخر، من جنسه غالباً. وتكون بمعنى الإضافة إلى ما هو تام، أو تستعمل فيما يتم به الشيء ويكمل به عين الكمال. والزائد في كلام العرب لا بد أن يفيد فائدة معنوية أو لفظية، وإلا كان لغواً وعبثاً. وقد تجتمع الفائدتان معاً في المزيد(١).

فالهمزة في نحو: أكرم وأخرج وأقرّ، مزيدة على أصل الأفعال، وتفيد معنى التعدية، على حين أنها في مثل: أحب وأطاف وأحرق وأوفى، هي للمبالغة في معنى الحدث وتوكيده. وفي نحو: أنشد وأذنب وأجاب وأوشك، تكون للإغناء عن المجرد، أي: للقيام مقام الفعل المجرد في الدلالة على معنىً متميز ليس له لفظ يقوم به. وتضعيف العين في نحو: جرّح وقطّع وطوّف، زيادة أيضاً تفيد التكثير للفعل. والألف في نحو: صارع وجادل وشاقّ، زيدت في الأفعال لتدل على معنى المشاركة. ثم للمضارعة زوائدها الأربعة المشهورة.

وكذلك الزيادات في الأسماء: أقلام ومساجد وقلوب وجبال وقناديل وأصابع ومساكين، هي للدلالة على الجمع. كما أن الياء الثالثة في نحو: طفيل وشويعر وعصيفير، زيدت بغية التصغير. والمضعفة في مثل: علميّ وأدبيّ ودمشقيّ، أضيفت للنسبة. والتاء أو الألف المقصورة أو الممدودة في الكلمات: حسنة وجميلة وحاضرة ومعلمة، وذكرى وصغرى ودعوى، وصحراء وبيضاء وببغاء، ألحقت لمقصد التأنيث. ثم هناك زيادات كثيرة للدلالة على معاني: التثنية وسالم الجموع والفاعلية والمفعولية والتفضيل والمبالغة وأنواع المصادر وأسماء الذوات...(٢).

هذا في حين أن المزيدات في نحو: جوهر وخِروع وفِردوس وسُؤدَد، تساهم في تحسين

---

(١) الكليات ٢/٤٠٦-٤٠٨.

(٢) تصريف الأسماء والافعال ص٦١-٨٤ و ١٣٠-١٤٨.

اللفظ، وتشكيل المفردات على نسق من الأبنية التي صيغ عليها مثل: جعفر ودرهم وقرطعب وجؤذر. أما الزيادات في نحو: سيطر ودهور وسنبل وجلبب، وعرمرم وكُذُبذُب ومرمريس، فهي تجمع تحسين اللفظ بصياغته، وإكسابه معنى جديداً، في الحدث أو الوصفية.

وتلك الصور المختلفة من الزيادات أمر اتفق عليه العلماء، وقرروه في أحاديثهم ومصنفاتهم، دون خلاف أو شقاق، حتى إنهم تقروا الحروف التي اطّردت زيادتها في المفرد، بعد استيفاء حروفه الأصلية، فكانت عشرة جمعوها في «سألتمونيها»، أو «اليوم تنساه». وروي أن المبرد سأل المازني عنها، فأنشده:(١)

هَوِيتُ السِّمانَ، فشَيَّبنَنِي   وما كُنتُ، قِدماً، هَوِيتُ السِّمانا

فقال له المبرد: الجواب. فقال المازني: قد أجبتك في الشعر دفعتين. يريد: هويت السمان.

هذا إذا كان الزائد من غير تكرار لبعض الأحرف الأصلية للكلمة. وإلا فإن كل حرف من حروف المعجم عدا الألف؛ لأنها لا تكون أصلاً فيما يتصرف، يصلح للزيادة بمقاصد معنوية أو جمالية، وقد تشمل النوعين معاً، وعليه فإن ما كرر في نحو: بشّر وابيضّ واطمأنّ واغرورق، وطِلَّسْم ومهنّد وعقنقل وبُهلول وكذبذب وزمهرير، له دلالات خاصة يعرفها أصحاب علم الصرف، وعلماء اللغة والأدب والنقد والتفسير.

أما حروف المعاني فلزيادتها أكثر من مفهوم عند النحاة؛ فقد يطلقون الحرف الزائد على بعض الأحرف، لأنها تتصل باللفظ رسماً، لئلا يظن أنها من نفس بنيته. قال ابن خالويه(٢): «بالله: جَرٌّ بباء الصفة وهي زائدة، لأنك تقول: الله، فتسقط الباء. وحروف

(١) المنصف لابن جني ١/ ٩٨ وشرح المفصل ٩/ ١٤١.

(٢) إعراب ثلاثين سورة ص٥. وانظر الجمل للخليل ص٣٣٤ وسر صناعة الإعراب ص١٢٠-١٢٢ وإعراب الجمل ص٣٣٧-٣٣٨.

الزوائد في صدور الأسماء ثلاثة: اللام والكاف والباء، فالكاف للتشبيه، واللام للملك، والباء للاتصال واللصوق». وهذا قول للنحويين يريدون به أن يميزوا هذه الأحرف عن حروف المباني الأصلية والمزيدة في المفردات، نحو اللام في لوم، والكاف في كرم، والباء في بشر، والواو من كوثر، والتاء من تنضب، والميم والنون من منطلق.

وربما أطلقوا وصف الزائد «على ما يصل العامل إلى ما بعده، ولا يمنعه من ذلك، وإن كان معنى الكلام لا يصح بدونه، وذلك كـ«لا» في نحو ﴿**وحسبوا ألا تكون فتنة**﴾(١) وجئت بلا زاد». فهم يسمون هذا الحرف زائداً، كما يقولون عن «كان» في مثل «زيد - كان - فاضل»: هي زائدة، مع أنها «مفيدة لمعنى المضي والانقطاع. فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه»(٢).

وقد يعبرون عن ذلك بالإقحام، فيوهمون أن الحرف حشو، دخل في الكلام لغير مقصد مطلقاً. ومن هذا القبيل أن نحو قولك: «تُصدّقهم؟ أَوَ لو كانوا جاهلين»؟ يذكر بعض العلماء فيه أن الهمزة مقحمة مزيدة لتقرير معنى الإنكار. وهو يقصد أنها مقحمة على الواو، مزيدة بعد اعتبار الحالية، لا أنها مذكورة لغير إفادة(٣).

والمشهور بالزيادة الاصطلاحية، في حروف المعاني، هو أن يكون الواحد منها في الكلام لمعنى يغاير ما له من المعاني التي يتضمنها أصالة أو اقتراضاً. يعني أنه لم يرد في العبارة لمعنى هو جزء التكوين لها، فيصح التركيب النحوي بكامل وظائفه وعلاقاته، دون تدخل ذلك الحرف. والسبب في هذا أن الحرف المذكور جاء ليفيد وثاقة وقوة للتركيب(٣). وليس المراد أنه لا معنى له، ودخوله كخروجه كما يتبادر إلى الذهن.

فالكاف مثلاً معناها الأصلي هو التشبيه أو الخطاب، وتقترض أحياناً من اللام مقصد

---

(١) الآية ٧١ من سورة المائدة. وانظر رصف المباني ص١٤٢.

(٢) مغني اللبيب ص٢٧٠.

(٣) الكليات ٢/٤٠٨.

السببية أو التعليل، ومن «على» معنى الاستعلاء، ومن «عند» الدلالة على العندية، ومن الواو مراد القسم. ثم تراها في قول أوس بن حجر(١):

وقَتلَى، كمِثلِ جُذُوعِ النَّخيلِ تَغَشّاهُمُ مُسبِلٌ، مُنهَمِرْ

بعيدة عن تلك المعاني برمتها، لأن كلمة «مثل» قد دلت على التشبيه الذي هو من موارد الكاف، فسدت عليها منافذ التوظُّف في واحد من مواردها. ولهذا يقول النحاة والبلاغيون: إن الكاف هنا جاءت لتوكيد التشبيه، فهي تغني عن تكرار الجملة، وتؤدي وظيفة التحقيق للمعنى، وكأنه ذُكر مرتين. وشبيه بهذا أن أل: ترد جنسية أو عهدية أو موصولة أو نائبة عن الضمير، ثم تراها في الأسماء الأعلام، نحو «العباس والحارث والفضل»، واردة لغير ذلك، زائدة للإشعار بأن هذه الأسماء منقولة من مشتق أو مصدر.

وكان بعض المعربين أو المفسرين، كأبي عُبيدة في «مجاز القرآن»، بالغ في ذكر الزائد، وهو يتناول الآيات الكريمة بالتوضيح، حتى ضاق المفسرون بذلك، وكان لبعضهم موقف المنكرين أو المتحرجين. هذا ابن جرير الطبري، يهمز أبا عُبيدة بالانتساب إلى علم العربية، لأنه حكم على «إذ» بأنها زائدة، وأن معناها الحذف، ثم ينكر عليه ذلك، لأنه لا يجوز «إبطال حرف كان دليلاً على معنى في الكلام»(٢). ولطالما نال منه، في معرض التفسير، بمثل تلك العبارات، لإلحاحه على التعرض بالزيادة لبعض ما في النص القرآني.

وكذلك نرى الفخر الرازي، ينقل عن أبي مسلم أنه قال: «معاذ الله أن يكون في القرآن زيادة ولغو»، ويكرر مثل هذا مراراً، ثم يقول: «المحققون على أن المهمل لا يقع في كلام الله تعالى»(٣). فهم ينكرون إطلاق المهمل، أي الزائد، إجلالاً لكلام الله -عز وجل- وملازمة لباب الأدب، في التناول لآياته بما يوهم الإقحام والإحالة(٤).

(١) ديوانه ص٣٠.

(٢) تفسير الطبري ١/٤٣٩-٤٤٠. وانظر ٢/٣٣١ و ٤٠٠ و ٥/٤٣٨.

(٣) التفسير الكبير ٣/٨٠ و ١/١٤٥ و ٢٣٢ و ٢/١٧٤.

(٤) شرح قواعد الإعراب ص٥٢٣.

وقد غالى بعض المتأخرين في فهم الزيادة النحوية هذه، حتى إن ابن السبكي (ت٧٦٣) تبدَّت له حشواً مطلقاً، لا معنى له ولا فائدة، فاتَّهم أصحابها بالحشوية، وانهال عليهم بعبارات التهجم، قائلاً: «ولا يجوز ورود ما لا معنى له في الكتاب والسنة، خلافاً للحشوية»(١). وكذلك كان شأن بعض العلماء في التوجيه، ممن عرف بأهل التحقيق.

ولعل ابن هشام الأنصاري تأثر بهذه التوجيهات للمحققين، فأوجب على المعربين في أحد كتبه(٢)، تجنب إطلاق القول في حرف من كتاب الله: إنه زائد، «لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له أصلاً، وكلام الله -سبحانه وتعالى- منزَّه عن ذلك». ثم نقل قول الرازي السابق الذكر، مبيناً أنه صادر عن توهم ما يتبادر إلى الأذهان، وقال: «والزائد عند النحويين معناه: الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد، لا المهمل». ومنه ترى أن إطلاق التعبير بالزيادة ليس فيه شيء، سوى ترك ما ينبغي قوله(٣).

ولهذا تراه في سائر كتبه، ولا سيما «مغني اللبيب»، الذي ألفه للإغناء عن كتب أعاريب القرآن الكريم(٤)، وذكر أنه أغناه أيضاً عن تصنيف «إعراب للقرآن»، يستقصي مواقع الزيادة في حروف المعاني، ويوردها مع شواهدها من كتاب الله، وكلام العرب نثراً وشعراً، مبيناً المقاصد الدلالية والنحوية التي وُظِفت فيها. وهذا يعني أن لفظ «الزائد» مطلقاً، دون قيد يحدد المعنى النحوي للحرف، هو المنكر الذي لا يجوز وروده في شيء من كلام الله، عز وجل. أما إذا كان معه قيد ببيان المقاصد المعنوية فهو مما يقبل، دون إنكار أو احتراس.

---

(١) الفتوحات الإلهية ١/ ٣٢.

(٢) الإعراب عن قواعد الإعراب ص١٥٥-١٥٧.

(٣) حل معاقد الإعراب «المسمى: شرح مقيد الإعراب» لأبي الثناء أحمد بن محمد، حاشية ص٩١.

(٤) مغني اللبيب ص١-٢ وشرح قواعد الإعراب ص٧-٩.

ومن ثم فإن البيضاوي، حين عرض للآية الكريمة التي فيها ﴿**مَثَلاً ما بَعُوضة**﴾[١]، وقف عند «ما»، وذكر ما تحتمله من المعاني، فكان مما قال: إنها «مزيدة للتأكيد، كالتي في قوله تعالى ﴿**فبما رَحْمةٍ مِنَ اللَّهِ**﴾[٢]. ولا نعني بالمزيد اللغوَ الضائعَ -فإن القرآن كله هدى وبيان- بل ما لم يوضع لمعنى يراد منه، وأن «ما» وضعت لأن تذكر مع غيرها، فتفيد له وثاقة وقوة، وهو زيادة في الهدي غير قادح فيه».

أما ابن جني فإنه تردد في هذه المسألة، بين مبدأين من مبادئ البحث اللغوي. فهو حين يرجع إلى القياس، تبعاً للأخفش الأوسط وابن السراج، يرى أن زيادة الحرف، كحذفه أيضاً، خلاف القواعد المطّردة. ذلك أن الحروف وضعت اختصاراً لمعان مقصودة، وحذفها إجحاف بها، وزيادتها نقض للإيجاز. «وأعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة ... فلو ذهبت تزيدها لنقضت الغرض الذي قصدته، لأنك كنت تصير من الزيادة إلى ضد ما قصدته من الاختصار»[٣].

ثم إذا رجع إلى ما روي من كلام العرب نثراً وشعراً، رأى لحروف المعاني مواقع غفيرة من الزيادة، فإذا هو يقول: «وزيادة الحروف كثيرة، وإن كانت على غير قياس»، ويفسر مقاصد ذلك بقوله: «أما زيادتها فلإرادة التوكيد، وذلك أنه قد سبق أن الغرض في استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار، والاكتفاء من الأفعال وفاعليها، فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تَناهٍ في التوكيد به»[٤]. ثم يتابع الأمر بياناً بأنه لولا أن في زيادة الحرف ضرباً من التوكيد لما زاده العرب البتة، ومتى رأيناهم زادوه «فقد أرادوا غاية التوكيد»[٥].

---

(١) الآية ٢٦ من سورة البقرة. وأنوار التنزيل وأسرار التأويل ص١٣.

(٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٣) الخصائص ٢/٢٧٩-٢٨٠.

(٤) نفس المصدر ٢/٢٨٤.

(٥) سر صناعة الإعراب ص٢٧٠.

ومن ثم، وقف البلاغيون إزاء هذه المسألة، يوجهون وقائعها تبعاً لتصرفاتهم البيانية. فالحرف المزيد مذهوب به مذهب المجاز، لأنه استعمل في غير ما وضع له من المعنى(١). وقد نفذ الجرجاني إلى هذا من زاوية ثانية، حين فرق بين الزيادة والمجاز. فالزيادة عنده «أن تُعرّى الكلمة من معناها، وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة، ويكون سقوطها وثبوتها سواء، ومحال أن يكون ذلك مجازاً، لأن المجاز أن يراد بالكلمة غير ما وضعت له»(٢).

وعليه فالمجاز لا يكون في الحرف الموصوف بالزيادة، وإنما يكون فيما نُقل الحرف فيه عن أصله، مثال ذلك أن الجر مجاز في الآية الكريمة: ﴿لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ﴾، لأن الأصل في «مثل» هنا هو النصب، والجر حكم عارض، ولو لم تعمل الكاف لما كان لذكر المجاز سبيل، وكذلك كون «ما» في الآية الكريمة ﴿فبِما رَحمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ للتوكيد، إنما يعني نقلها عن أصلها مجازاً. ومتى ادعينا لمثل هذه الكلمة شيئاً من المعنى، فإنا نجعلها غير مزيدة(٣).

ولكن مقولة الجرجاني لم تجد لها صدى ظاهراً في كلام كثير من البلاغيين، فبقي لفظ الزيادة يتردد بينهم، خلافاً لتفسيره واحتجاجه. فقد تعرض ابن أبي الإصبع مثلاً، لهذه الظاهرة، وذكر أن الحرف المزيد يقدم للتركيب فصاحة وحسناً، وللمعنى وثاقة وتوكيداً، ثم أورد أمثلة من النصوص القرآنية، بيّن منها أن كل ذي ذوق سليم، وذهن مستقيم، ونظر صحيح، يفرق بين النص مع الحرف المقصود، وبينه خالياً منه. فلو أُغفل ذلك الحرف لم تجد العبارة لها من الوقع في النفس، ما تجده بحضوره. فالطبع الجيد المعتدل يشهد بأن الزيادة أفصح، وأنها تفيد جزالة وطلاوة وتوكيداً للمعنى(٤).

وأما ما ذهب إليه الرازي فإنه يشعر بتوهمه مقصداً بعيداً لمصطلح النحاة، شأن من

---

(١) التلخيص ص١٥٤ والإيضاح ص١٥١.

(٢) أسرار البلاغة ص٣٨٤.

(٣) المصدر نفسه ص٣٨٤-٣٨٦.

(٤) بديع القرآن ص٣٠٥.

أنكر وقوع الزيادة، واتّهم صاحبها بالجهل أو الادّعاء، فهم لا يريدون بالزائد ما كان مهمل الوضع، مقحماً دون فائدة. ولذا أشار أبو حيان إلى صحة ما نسبه إلى المحققين، ثم ذكر أن الزيادة للتوكيد لا ينكرها من له أدنى تعلق بالعربية، فضلاً عمن يتعاطى تفسير كلام الله، عز وجل(١).

وقد أكّد هذه الحقيقة السمين الحلبي، تلميذ أبي حيان، حين عرض لاختلاف العلماء في بعض المزيدات، فقال: «وكأن من يدّعي فيها أنها غير مزيدة يفرّ من هذه العبارة، في كلام الله تعالى. وإليه ذهب أبو بكر الزُّبيدي، كان لا يجوِّز أن يقال في القرآن: هذا زائد، أصلاً. وهذا فيه نظر، لأن القائلين بكون هذا زائداً لا يعنون أنه يجوز سقوطه، ولا أنه مهمل لا معنى له. بل يقولون: زائد للتوكيد. فله أسوة بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن»(٢).

والغريب حقاً أن ينسب إلى الأشاعرة إطلاق الزيادة في الكتاب الكريم، ويُتّهم بالأشعرية من يصدر عنه مثل هذا القول، مع أن التقييد الذي ذكره المحترزون هو مذهب الأشعريين، يجمعون عليه، ويعرفون به في التاريخ. قال محيي الدين الكافيجي: «نُقل إجماع الأشاعرة على عدم وقوع المهمل في كلام الله تعالى. وهو عين الإجماع على عدم وقوع الزائد فيه، إذ الزائد بهذا المعنى هو عين المهمل»(٣).

والظاهر أن المهمل أو الزائد في كلام الرازي والأشعريين، يراد به حروف المباني وحروف المعاني، والاسم والفعل وغير ذلك(٤). وقد رأيت بعض ما لزيادات حروف المباني، من دلالات معنوية وجمالية، وثمة غيرها كثير جداً، أغفلناه لتعذر استقصائه(٥). وبعض

(١) البحر المحيط ٣/٩٨.

(٢) الدر المصون ٣/٤٦٢، وانظر الفتوحات الإلهية ١/٣٢٩.

(٣) شرح قواعد الإعراب ص٥٢٢.

(٤) حل معاقد الإعراب حاشية ص٩١.

(٥) تصريف الأسماء والأفعال ص١٠٦-١٢٢.

العلماء ذكروا أن الأسماء والأفعال يرد منها ما هو زائد في الكلام، ونصّوا على ذلك في نحو: اسم، ومثل، وذا، وإذ، وهو، وهي، وهم، وأنا، وأنتَ، وأنتِ، ونحنُ، وهما، وهن، وأنتم، وأنتما، وأنتن، ويعلم، وكان، وأصبح، وأمسى، وكاد ...(١).

هذا في حين أن كثيراً من العلماء المتقدمين، كانوا يتحرجون من مصطلح « الزائد »، وينكرون إطلاقه في كتاب الله، فيذكرون « الصلة » عوضاً منه لكونها وسيلة إلى نيل غرض من الأغراض، كتحسين الكلام وتزيينه، وتحصيل ازدياد قوته ومتانته، وبعضهم كان يسميه مؤكداً، لإعطائه اللفظ والنظم معنى التأكيد(٢)، وآخرين من أصحاب المذهب الظاهري، يرفضون الفكرة من أساسها، فيصرحون على لسان شيخهم داود الظاهري (ت٢٧٠)، بأنه « ليس في القرآن صلة بوجه »(٣). ثم يتوّج ابن مضاء (ت٥٩٢) هذه المقولات، بالإجماع على تحريم زعم الزيادة، في اللفظ أو المعنى، وبأن مدعيها يقول بغير علم، ويتوجه إليه وعيد الله(٤).

ومنشأ ما ذكرنا من التحرج والإنكار، النظر إلى لفظ « زائد » نظرة لغوية محضة، بعيدة عن الدلالة الاصطلاحية المقصودة. فالزائد في اللغة: ما كان مقحماً في الشيء دون حاجة إليه. ولهذا كان الإعراض والاستنكار لاستخدام هذا اللفظ، في وصف شيء من كتاب الله، عز وجل. ولو أنهم تجاوزوا الدلالة اللغوية، واكتفوا بالمعنى الاصطلاحي، لما كان في ذلك ما يريب.

إن لفظ « الزائد » مصطلح نحوي، وليس من اللازم أن يكون معنى المصطلح مطابقاً

(١) الجنى الداني ص٣٥٠ و ٤١٨ و ٥٠٧ و ٥٣٦ و ٦٢٠-٦٢١ والكليات ٢/٤٠٨-٤٠٩ والبرهان في علوم القرآن ٣/٧١.

(٢) شرح قواعد الإعراب ص٥٢٧ والبرهان ٣/٧٠.

(٣) البرهان ٢/١٧٨.

(٤) الرد على النحاة ص٨٢.

للدلالة الوضعية أو الاجتماعية، لأنه يستمدّ قوته من الاستعمال المجازي الموضوع خاصة لما صنع له. وهو يريدون به أن الحرف زائد من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى، لأنه لم يرد ليقوم بوظيفة الوصل بين عناصر التركيب، سواء كان عاملاً أم مهملاً، وإنما كان وروده لمقاصد بيانية يدركها العربي الفصيح، إذ به يتم المراد، ويكمل عين الكمال. ولهذا قال ابن جني: «كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى»(١).

وقد سئل بعض العلماء عن مرمى الزيادة، فقال: هذا يعرفه أهل الطباع، إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد، لا يجدونه بإسقاط الحرف. قال: ومثال ذلك العارف بوزن الشعر طبعاً، فإذا تغير البيت أنكره، لأنه يجد نفسه على خلاف ما يجده في استقامته. وكذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع عند نقصانها، ويجد نفسه بزيادتها على معنى آخر(٢).

ومن هذا ترى أن لفظ «زائد» اصطلاح علمي، بعيد جداً عن مجال الدلالة الوضعية للغة، بل يتضمن دقائق نحوية تضفي على العبارة بياناً وجمالاً، لا يضاهيهما خلوها منه، ولا تصلح إلا به، ولا يصلح إلا لها. وعلى هذا يتجرد مصطلحنا من إيحاءات الانتقاص والتهوين، ليتحلى بومضات من الدقة والجمال. وكذلك شأن كثير من الاصطلاحات اللغوية الموحية بالمذمّة والقصور.

فالشذوذ معنى اجتماعي مرذول، يتجنب الناس قبوله أو الاتصاف به. لكن الصياغة الشاذة عند علماء الصرف، تعني ورود الكلمة على خلاف المطّرد، من أساليب شقائقها المجانسات، دون استحياء من نقص أو هوان، بل قد يكون هذا الشذوذ فيها سبب فصاحتها وتميزها، على ما يخالفها باستسلامه للقياس. وذلك نحو: مَغرِب ومَشرِق ومَنبِت، قياسه فتح ثالثه، ولكن ليس له من يستحسنه أو يجيزه.

---

(١) البرهان ٣ / ٧١.

(٢) نفس المصدر ٣ / ٧٤.

بل إن مثل: مَسجِد ومَفرِق ومَطلِع، قد يرد بفتح الثالث قياساً، ولكن لفظ المكسورة أفصح وأرفع، في معايير البيان. ونظير هذا في الاستحسان: مصائب وضَيْوَن وقصوى وآية وراية والقَوَد، واستحوذ واستنوق وأحوج، ويرث ويثق ويَعِم، وخُذْ وكُلْ وذَرْ. وكلنا يعلم أن لغة الحجازيين في مثل ﴿ما هذا بشراً﴾[1]، شاذة عن القياس وهي الفصحى، وأن وصف سيبويه نحو[2]: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، بالكذب: لا يعني أن قائله منافق آثم، ولا يمنع جودته في ميدان المجاز. وكذلك شأن القراءة الشاذة والإسناد المدلس، والزحاف والعلة والضرورة... وكثير من اصطلاحات العلوم الإسلامية والعربية.

على أن عرض هذه المصطلحات، إذا لم يرفق بتفسير دقيق ناجح، يفجأ بالانطباعات السيئة، فيصدم الذوق الإنساني الرفيعَ ويحمله على النفور والاشمئزاز، ويثير ألوان العداوة والبغضاء. ولذا استحسن العلماء تقييد لفظ الزائد، في التحدث عن الآيات الكريمة، ببيان مقاصد الزيادة المعنوية أو الجمالية، ليتقبل المرء دلالة المصطلح سليمة من ملحظ الوضع اللغوي، أو الإيحاءات الاجتماعية والنفسية للألفاظ.

وقد عانيت مثل هذا كثيراً في حياتي التعليمية، إذ كنت أستشعر الامتعاض في وجوه الطلبة وحركاتهم، إن كان للاصطلاح أصل مثير، ولا تزول تلك الأعراض عنهم حتى نضعه بالشرح والبيان والتنظير والتمثيل في إطاره العلمي المقصود، إذ ذاك يدرك الجميع أن ما تبادر إلى الأذهان في أول وهلة، هو مجرد اصطدام بالمجهول، وأن تعرف الحقيقة كفيل بالسلام والطمأنينة، وإذ ذاك أيضاً، يتحقق لديك جانب من مدى الحكمة البالغة، في توجيه النبي صلى الله عليه وسلم للذين يمارسون التعليم، بقوله: «بشروا ولا تنفروا»[3].

ومنذ سنوات علمت أن أحد المدرسين في إحدى الجامعات من منطقة نجد، موطن

---

(١) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) الكتاب ١/٨.

(٣) الأحاديث ٦٩ و ٥٧٧٤ في البخاري و ١٧٣٤ في مسلم.

الفصاحة في التاريخ، استنكر الطلاب ذكره لفظ الزيادة في عبارة قرآنية، ونعتوه بالأشعرية وبغيض الأوصاف، وحملوا له في قلوبهم الإنكار والجفاء. ولما يسّر الله -جلّ جلاله- لي سبيل الرحلة إلى تلك البقعة القريبة من بيت الله الحرام، ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم، أُدرس الإعراب والصرف والأدب، كنت أحمل في نفسي حيطة العلماء، والرغبة في نقل المعارف بوسائل اللطف والإقناع.

بيد أني -والحمد لله- وجدت خلاف ما توقعت: رحابة صدر، وتقديراً إنسانياً عالياً، مع الشعور بالارتياح والاعتزاز، بعد الصدمة الآنية الأولى بطَرْق المصطلح للأسماع، فتلك اللمحات من الاربداد والتوجس تنقلب برداً وسلاماً، وبوارق سرور وانشراح، حين يُلْحَق اللفظ الفج بعبارات التفسير والبيان، ليكون للآية الكريمة وقع بالغ في الأفئدة والأسماع. ذلك لأن إيحاءات حروف المعاني، في مواقع الزيادة، تفتح مسالك لطيفة باهرة، تشعر بكثير من أسرار البلاغة والإعجاز.

الفوائد البلاغية لزيادة الحروف:

وسواء أكان اختلاف العلماء في هذه الظاهرة التعبيرية جذرياً؛ ليقروها أو ينكروها أو يتحرجوا منها، أم اصطلاحياً؛ ليصفوا الحرف بأنه زائد أو لغو كما يقول البصريون، أو بأنه صلة أو حشو كما يقول الكوفيون، أو بأنه توكيد أو إقحام أو تطول أو مستدرك كما يقول آخرون(١)، فإنهم متفقون على شيء واحد يتصل بها. وهو أن الحرف، حين يقع فيها، لا بدّ أن يكون له فائدة لغوية.

وقد بسط النحاة، والبلاغيون والمفسرون والأصوليون، وجوه هذه الفائدة، ونشروا لها صوراً كثيرة من التسميات، جمعتُ منها ما يسّره الله -تعالى- في مطالعاتي المختلفة، ودراساتي وتحقيقاتي وتوجيهي للبحث العلمي، وأضفت إليها ما استشففته من النصوص والعبارات، فكان لدي حصيلة وافرة، يمكنها أن تتوضع في قسمين اثنين:

(١) البرهان ٣/ ٧٠-٧٢، وانظر الكليات ٢/ ٤٠٧-٤٠٨ وتفسير الطبري ١/ ٤٤٠ وشرح المفصل ٨/ ١٢٨.

الفوائد المعنوية:

يرى علماء العربية أن التعبير اللغوي يتضمن إشارات دلالية، تستوعب مقاصد الكلام، وكلما كانت زيادة «مقصودة» في هذه الإشارات ازداد النص غنى بالمعاني المؤداة. وعلى هذا، فإن الزيادة المعتبرة لحروف المعاني غالباً ما تحمل في طياتها دلالات معنوية. وقد اختلفوا في تتبع تلك الظواهر، وتحديد الفوائد التي تقدمها خدمة للمضمون، فصدر عنهم مصطلحات كثيرة متفاوتة، نذكرها فيما يلي:

١ - ألوان من وظائف التوكيد:

إن أول تلك الفوائد المعنوية هو التوكيد. فالحرف الذي يرد لغير معانيه الوضعية والمجازية، لا يقوم بإحدى وظائفه النحوية المخصصة له، ولا يقيم علاقة بين عناصر التركيب، ولا يخدم واحداً منها بالصفات التي وضع لها، وإنما يضفي على التعبير ضرباً من التوكيد. والمراد هنا التحقيق والتوثيق، حتى كأن العبارة كلها أعيدت مرتين إبعاداً للظن والتوهم.

وأظهر هذا النوع من التوكيد أن يكرر الحرف نفسه، في غضون التعبير، نحو قول جميل(١):

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثنة، إنَّها أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقاً، وعُهُودا

فالنفي ههنا بـ«لا» صار محققاً بهذه الزيادة للحرف نفسه، وكذلك قول الآخر(٢):

شابَ المَفارِقُ، إنَّ إنَّ، مِنَ البِلَى شَيبُ القَذالِ، مَعَ العِذارِ الواصِلِ

يريد: نَعَمْ نَعَمْ.

وليس من اللازم أن يتوالى الحرفان للتوكيد، فقد يرد أحدهما متأخراً، وهو محتفظ

(١) ديوانه ص٧٩ والخزانة ٢/٣٥٣.

(٢) الجمل في النحو للخليل ص١٥٩.

بوظيفته هذه، نحو قوله تعالى: ﴿ **فلا وربِّكَ، لا يُؤمِنُونَ حَتّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُم** ﴾[١]، وقوله أيضاً على لسان الكافرين بالبعث[٢]: ﴿ **أإذا مِتنا وكُنّا تُراباً وعِظاماً، أإنّا لَمَبْعُوثُون** ﴾؟ فتكرار همزة الاستفهام الإنكارية يؤكِّد ما في نفوس أولئك من عميق الجحد.

وقد يستعمل حرف آخر مرادف للذي قبله، بغية التوكيد والتحقيق، ومن ذلك قول جميل أيضاً[٣]:

فقالَتْ: أكُلَّ النّاسِ أصبَحتَ مانِحاً لِسانَكَ، كيما أنْ تَغُرَّ وتَخدَعا؟

فـ «أن» هنا مرادفة للحرف المصدري «ما»، وهي تؤكد المعنى الذي قصده الشاعر.

وعلى هذا تتوزع ألوان التوكيد، لتشمل كثيراً من المقاصد التعبيرية، سواء أكان بالتكرار للحرف نفسه، أم بورود مرادفه، أم بزيادة ما لم يكن له مثيل في العبارة. وبذلك قد يكون التوكيد للجملة كلها، نحو قوله تعالى: ﴿ **ما مَنَعَكَ ألا تَسجُدَ إذ أمَرْتُك** ﴾؟[٤] فزيادة «لا» هنا تفيد توكيد المعنى كله. ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»[٥]، وقوله أيضاً: «كيف بكم إذا سئلتم الحق»؟[٦]، وقوله لمن خشي العزل في المضاجعة: «وما عليكم ألا تفعلوا»؟[٧]. فالباء الزائدة بعد «كفى» مع المفعول به، وبعد «كيف» مع المبتدأ المؤخر، وظيفتها التوكيد، ولا تحتاج إلى تعليق البتة، وكذلك حال «لا» بعد «أن».

(١) الآية ٦٥ من سورة النساء.

(٢) الآية ٨٢ من سورة المؤمنون.

(٣) ديوانه ص١٢٥ وشرح المفصل ٩/١٤ و١٦.

(٤) الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(٥) الحديث ذو الرقم ٥ في صحيح مسلم.

(٦) المستدرك للحاكم ٤/٤٧٤.

(٧) الحديث ١٢٥٩ في الموطأ، وانظر فتح الباري ٥/٢٠٢.

وقد يكون التوكيد للإبهام، مثل قولهم: اطلب شيئاً ما. فالمعروف أن لفظ «شيئاً» يفيد الإبهام، وجاءت «ما» بعده زائدة تؤكد ذلك المضمون. وكذلك هيْ في الآية الكريمة: ﴿**أيّاً ما تدْعُوا فلهُ الأسماءُ الحُسنَى**﴾(١). وقال الكرماني في الحديث الشريف(٢) «أيما بيِّعين تبايعا فالقول ما قال البائع»: زيدت «ما» على «أي» لزيادة التعميم.

وربما كان التوكيد للاستثناء، نحو قولك: سافر الحجاج إلا كاملاً، وإلا علياً، وإلا خالداً. ذلك لأن علياً وخالداً: معطوفان على «كاملاً»، ووجود «إلا» قبلهما زيادة لإفادة مجرد التوكيد. ومثل ذلك لو قلت: ما مرض أحد خلا طفلاً وإلا امرأة.

وتوكيد الإسناد نحو قوله -تعالى- حكاية لكلام المشركين: ﴿**هَيهاتَ هَيهاتَ لِما تُوعَدُونَ**﴾(٣) فاللام قبل «ما» الموصولة التي في محل رفع فاعل جاءت لتوثيق الصلة بين اسم الفعل وما أسند إليه، وكذلك الشأن في مثل قوله: ﴿**كَفَى باللهِ شَهيداً بَيني وَبينكُم**﴾(٤) حيث وردت الباء زائدة لتوكيد صلة الفعل «كفى» بلفظ الجلالة.

والإضافة كثيراً ما تؤكد بحروف المعاني زائدة، نحو قول أبي الأسود الدؤلي(٥):

وأجمِلْ إذا ما كُنتَ، لا بُدَّ، مانِعاً فقَد يَمنَعُ الشَّيءَ الفَتَى، وهُوَ مُجمِلُ

وفيه أفادت زيادة «ما» توطيد علاقة المضاف «إذا» بالجملة التي أضيف إليها، وهي: كنت مانعاً. ومن هذا قول سعد بن مالك(٦):

يا بُؤسَ لِلحَربِ الَّتي وَضَعَتْ أراهِطَ، فاستَراحُوا

---

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٢) الحديث ١٣٦٤ في الموطأ. وانظر الحديثين ١٣٧٠ و ١٣٧١ وشرح الزرقاني.

(٣) الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

(٤) الآية ٤٣ من سورة الرعد.

(٥) ديوانه ص٩٠-٩١.

(٦) مغني اللبيب ص٢٣٨ والخصائص ٣/١٠٦.

إذ وقعت اللام الزائدة بين المضاف والمضاف إليه أيضاً، لتفيد تقوية الاختصاص.

ومن ذلك قولهم: لا أبا لك، ولا أخا لك، وقول الله عز وجل: ﴿ **عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصبِحُنَّ نادمينَ** ﴾(١)، وقوله أيضاً(٢): ﴿ **فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُم** ﴾. فقد وقعت «ما» فيهما بين الجار والمجرور توثيقاً للإضافة، وتحقيقاً لما بينهما من الاتصال.

وانتهاء الغاية الزمانية يكون فيها التوكيد أيضاً، ففي قول امرئ القيس(٣):

سَرَيتُ بِهِم، حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُم ... وحَتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ

وحَتَّى تَرَى الجَونَ، الَّذي كانَ بادِناً، ... عَلَيهِ عَوافٍ، مَن نُسُورٍ وعِقبانِ

ترى أن «حتى» الثانية والثالثة مزيدتان لما ذكرت، والجملتين بعدهما معطوفتان على الجملة التي قبلهما، لا محل لهما من الإعراب، وعلى غرار ذلك تجد قول المتنبي(٤):

حَقَرتَ الرُّدَينِيّاتِ، حَتَّى طَرَحتَها ... وحَتَّى كأن السَّيفَ، لِلرُّمحِ، شاتِمُ

وقد رأينا توكيد الإنكار في آيتين سابقتين، كررت فيهما «لا» أو الهمزة لذلك. وروي أن أعرابياً هاجر إلى الحاضرة، لشدة القحط في البادية. ولما سئل: أتخرج إن أخصبت البادية؟ قال: أأنا إنيهْ؟ ينكر أن يوجه إليه مثل هذا الكلام(٥)، فهمزة الاستفهام معناها التوبيخ، وزاد «إنْ» بعد ضمير المتكلم لتوكيد ذلك، ثم ألحق مدة الإنكار للمبالغة، فتحركت النون بالكسر لالتقاء الساكنين، وقلبت الألف ياء للكسر قبلها، وختمت العبارة بهاء، السكت.

وللتشبيه توكيد أيضاً، بزيادة ما يفيد ذلك، فقولهم «أنت مثل الغيث» فيه معنى

---

(١) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٣) ديوانه ص٩٣.

(٤) ديوانه ٣/٣٨٨.

(٥) مغني اللبيب ص٢٢ وحاشية الدسوقي ١/٢٤. وانظر الكتاب ١/٤٠٦ والنهاية لابن الأثير ١/٧٨.

التشبيه ظاهر، ولو قلت: أنت كمثل الغيث، كانت الكاف تحقيقاً وتوثيقاً للمراد، وفي هذا المعنى تجد «أن» زائدة، من قول علباء بن أرقم، وهو يتغزل بزوجته(١):

فيَوماً، تُوافِينا، بِوَجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبيةٍ تَعطُو إلَى وارقِ السَّلَمْ

وكذلك حال التعجب، يرد في عبارته ما يفيد توكيده وتوثيق معناه، فقول المتنبي:

ما أبعَدَ العَيبَ، والنُّقصانَ، عَن شَرَفي! أنا الثُّرَيّا، وذانِ الشَّيبُ، والهَرَمُ

يتجلى فيه التعجب ظاهراً، ولو قلت: ما كان أبعد العيب والنقصان عن شرفي! وقعت «كان» حرف معنى لا محل له من الإعراب، وظيفته توكيد ذلك المضمون، ومن هذا القبيل زيادة الباء في قول أوس بن حجر(٢):

أقِيمُ بِدارِ الحَزمِ، ما دامَ حَزمُها وأحْرِ، إذا حالَتْ، بأنْ أتَحَوَّلا!

وإنك لتلحظ فائدة التوكيد للتقريب في نحو قول العرب: كأنك بالشتاء مقبل، فـ «كأن» ههنا للدلالة على قرب حلول الشتاء، والكاف: حرف خطاب، والباء: حرفُ جرٍّ زائد لما ذكرت، حتى بدا إقبال الشتاء أسرع ما يكون، وعلى ذلك قول الحسن البصري، يذكّر بسرعة مضي الحياة الدنيا: كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل(٣). فهو يحقق تقريب الفناء، والبعث يوم القيامة.

ولربما جاءت زيادة الحرف توكيداً للتنبيه، كما في قوله تعالى: ﴿**ها أنتُم هؤُلاءِ جادَلتُم عَنهُم في الحَياةِ الدُّنيا**﴾(٤)، وقوله أيضاً: ﴿**هَا أنتُم هؤُلاءِ تُدعَونَ، لِتُنفِقُوا في سَبيلِ اللهِ**﴾(٥). فالتنبيه بـ «ها» التي في أول الآيتين زادته توثيقاً التي وردت في «هؤلاء».

---

(١) كتاب الاختيارين ص٢٠٥، والمقسم: المحسن بالجمال، وتعطو: ترفع رأسها ويديها للتناول.

(٢) ديوانه ص٨٣.

(٣) الجنى الداني ص٥٧٣-٥٧٤.

(٤) الآية ١٠٩ من سورة النساء.

(٥) الآية ٣٨ من سورة محمد.

ولعدم هذا التوثيق جاء قوله، عز وجل: ﴿ها أنتُم أُولاءِ تُحِبُّونهُم ولا يُحِبُّونَكُم﴾(١)، خالياً من التكرار.

ثم إذا خُشي أن يقع في ذهن السامع، توهم انفراد أحد المتعاطفين بالحكم المنفي، كُرر من حروف المعاني ما يدفع ذلك، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «وأسوأ السرقة الذي يسرق صلاته». قالوا: وكيف يسرق صلاته، يا رسول الله؟ قال: «لا يتم ركوعها ولا سجودها»(٢). وقد علّق الزرقاني على هذا بقوله: «أعاد "لا" دفعاً لتوهم الاكتفاء بالطمأنينة في أحدهما». وربما كان تكرار أكثر زيادة في التوكيد، نحو قوله صلى الله عليه وسلم، عن سورة الفاتحة، لأبي بن كعب: «إني لأرجو ألا تخرج من المسجد، حتى تعلم سورة، ما أنزل الله في التوراة، ولا في الإنجيل، ولا في القرآن، مثلها»(٣).

وجواب الشرط يحتاج أحياناً إلى توكيد، فيرد معه حرف المعنى لهذه الوظيفة. ومنه قول الله تعالى: ﴿حَتَّى إذا فُتِحَتْ يأجُوجُ ومأجُوجُ ... واقترَبَ الوَعدُ الحَقُّ فإذا هِيَ شاخِصةٌ أبصارُ الَّذينَ كَفَرُوا﴾(٤)، فالشرط بـ«إذا» هنا جاءت «إذا» الثانية رابطة لجوابه، وأكّد ذلك بالفاء توثيقاً وتحقيقاً. وقريب من هذا قول قُرَيط بن أُنَيف(٥):

لَو كُنتُ مِن مازِنٍ لَم تَستَبِحْ إبلي ... بَنُو اللَّقِيطةِ، مِن ذُهلِ بنِ شيبانا

إذاً لَقامَ، بنَصرِي، مَعشَرٌ خُشُنٌ ... عِندَ الحَفِيظةِ، إن ذُو لُوثةٍ لانا

حيث وردت «إذاً» مؤكدة للجواب المبدل مما قبله.

وقد يحتاج الشرط نفسه إلى مؤيدات معنوية، توثق العلاقة السببية بين صدره

(١) الآية ١١٩ من سورة آل عمران.

(٢) الحديث ٤٠١ في الموطأ. وانظر شرح الزرقاني على الموطأ ١/٣٤١.

(٣) الحديث ١٨٣ في الموطأ. وانظر فتح الباري ٨/٦.

(٤) الآيتان ٩٦ و ٩٧ من سورة الأنبياء.

(٥) شرح الحماسة ص٢٢.

وعجزه، فقول المعري:

ولَمَّا أن تَجَهمَني مُرادِي جَرَيتُ، مَعَ الزَّمانِ، كَما أرادا

ترى فيه زيادة «أن» بعد «لَمَّا» تؤكد ارتباط الجواب بالشرط، وتحقق تَرتُّبه عليه. ونظير هذا ورود «ما» في نحو قوله، عز وجل: ﴿وإمَّا ينزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيطانِ نَزْغٌ فاستَعِذْ باللّهِ﴾(١).

ثم هناك توكيد للعموم، نحو قوله تعالى في ذم المنافقين: ﴿وإذا ما أُنزلَتْ سُورةٌ نَظَر بَعضُهُم إلى بَعضٍ: هَل يَراكُم مِن أحدٍ﴾؟(٢) فورود «من» قبل الفاعل «أحد» يؤكد العموم فيه. ولقد يرد التوكيد للغالبية مثل قولنا: غالباً ما ينصحك الصديق. أو للقلة، نحو «ما» في الآية الكريمة: ﴿بَل لَعَنَهُمُ اللّهُ بِكُفرِهِم، فقَليلاً ما يُؤمِنُون﴾(٣). أو للكثرة كما في قولك: كثيراً ما يغدر العدو.

والنفي أكثر الأساليب حاجة إلى التوكيد، ولذلك خُصَّ بعدة حروف ترد لتوثيقه وتحقيقه، نحو: الباء، ولا، ومن، واللام، وإن. ولوفرة زيادة الباء في خبر «ما» النافية قيل: إنها غالبة في لغة أهل الحجاز(٤)، وعلى هذا يفهم من قوله تعالى: ﴿لَستَ عَلَيهِم بِمُصَيطِرٍ﴾(٥) أن المعنى هو توكيد النفي بزيادة الباء، حتى كأن الآية كلها وردت مرتين. وكذلك قول النابغة الذبياني(٦):

ما إنْ نَدِيتُ بِشَيءٍ، أنتَ تَكرَهُهُ إذاً فلا رَفَعَتْ سَوطِي، إليَّ، يَدِي

(١) الآية ٢٠٠ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ١٢٧ من سورة التوبة.

(٣) الآية ٨٨ من سورة البقرة. وانظر البرهان ٣/٧٧-٧٨.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٤٢.

(٥) الآية ٢٢ من سورة الغاشية.

(٦) ديوانه ص٢٠.

ولام الجحود لها حضور ههنا، لأنها ترد لتوكيد النفي دائماً، فقولك: ما كنتُ أطلبُ عونكَ، يحتمل أن[١] يكون الطلب للعون مما يجوز حصوله. فإذا قلت: ما كنتُ لأطلب عونك، جعلته اللازم بمنزلة ما لا يجوز أصلاً، ومن ثم يصير المصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها، في مثل هذا التركيب على مذهب الكوفيين، في محل جر لفظاً، ونصب خبراً لـ«كان»، وعلى ذلك جاء قول الله عز وجل[٢]: ﴿**وما كانَ هذا القُرآنُ أن يُفْتَرى**﴾، وقول متمم بن نويرة[٣]:

وفَقدُ بَنِي أُمِّي، تَداعَوا، فلَم أكُنْ ... خِلافَهُمُ أن أستَكِينَ، وأخضَعا

خاليين من اللام، لينال المصدر محله المخصص له في التركيب.

وكذلك اللام الداخلة على المستغاث به، ذكر الخليل أنها بدل من الزيادة الملحقة بآخره، نحو قولك: يا بكراه، إذا استغثت به[٤]. فالاسم بعد اللام مجرورلفظاً، وفي محل نصب منادى، وعليه جاء قول الشاعر[٥]:

يا يَزِيدا، لآمِلٍ نَيـلَ عـزٍّ ... وغِنًى، بَعـدَ فـاقـةٍ، وهَوانِ

بدونها، ليظهر المستغاث به مع المدّة الزائدة، وجاء قول الآخر، من دون لام أو مدّ[٦]:

ألا، يا قَومِ، لِلعَجَبِ العَجِيـبِ ... ولِلغَفَلاتِ، تَعرِضُ لِلأرِيـبِ

أما «لا» و«مِن» فإقحامهما لتوكيد النفي أكثر من أن نبسطه[٧].

---

(١) البرهان ٣/ ٨٧ والمغني ص٢٣٢.

(٢) الآية ٣٧ من سورة يونس.

(٣) شرح اختيارات المفضل ص١١٨٢.

(٤) الكتاب ١/ ٣٢٠. ونسب مثل هذا إلى المبرد في المغني ص٢٤٠. وانظر الجنى الداني ص١٠٤.

(٥) الجنى الداني ص١٧٧.

(٦) المقاصد النحوية ٤/ ٢٦٣.

(٧) انظر مجاز القرآن ١/ ٢٥ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٧٤ ومجمع البيان ١/ ٣٦ والتفسير الكبير ١٠/ ١٦٣.

ثم إن النهي أيضاً يشارك النفي، في بعض هذا التوكيد، وسوف نقف عليه بعد، إن شاء الله، وذلك نحو: لا تترك صلاة ولا صياماً، بل ربما احتاج التوكيد نفسه إلى ما يزيده تقريراً وتوثيقاً، فترد حروف المعاني حاملة العبء عنه، في أداء تلك الوظيفة. فأنت تقول: قرأت الرسالةِ نفسها أو عينها، وتقول: قرأت الرسالة بنفسها، أو بعينها، وتكون الباء صلة للمبالغة في توكيد التوكيد، ومنه قول ضمرة بن جابر(١):

هذا، وجَدِّكُمُ، الصَّغارُ بِعَينِهِ   لا أُمَّ لِي، إن كـانَ ذاكَ، ولا أبُ

٢ - وظائف معنوية مع التوكيد:

تلك نماذج طفيفة من ألوان التوكيد التي يفيدها حرف المعنى، حين يكون في الزيادة الإعرابية، وليس من اليسير استيفاء كل مايتوضع فيه(٢)، من وظائف معنوية بلاغية. ونحن، حين نغادر هذا الميدان الغني، لا نعني أننا تركناه نهائياً، ذلك لأن سائر الفوائد، لزيادة حروف المعاني، لا بد فيها من حضور التوكيد أيضاً، وإنما ندعي مغادرته نظرياً، لننصرف إلى بيان المضامين الباقية مما نحن في صدده. فلا تنس، وأنت معنا في تتبع الفوائد المختلفة، أن التوكيد مشارك فيها ومعين.

فمن المرامي المعنوية للصلة بالحرف ما يسمى **التعليق**؛ والمراد من ذلك أن الحرف الذي هو للعطف في أصل وضعه، يفقد معناه هذا وسائر معانيه الفرعية، ويدخل مزيداً لوظيفة جديدة بين المتلازمين. فالمبتدأ والخبر ركنان أساسيان في الجملة. وقد يكون في التعبير ما

---

(١) الخزانة ١/٢٤٣.

(٢) انظر تفسير الطبري ١١/١٠٩ و٥٨ و٢٤/١١٨ و٢٥/١٣ و٢٩/١٧٣ ومجاز القرآن ١/١١ و ٤٩ و ١٥٧ و ٢٨٥ و ٥٦٠ و ٢/٥ و٤٨ و ٥٦ و ٧١ و ١٣١ و ١٤٠ و ٢١٣ و ٥٦٠ ومعاني القرآن للفراء ١/٣٧٤ والتفسير الكبير ١/٢٠٦ و ١٥/١٥ و ١٨/٨٩ و ٢٤/٢١٤ و ٢٩/٣١٤ والكشاف ١/١٠٥ و ٢٢٦ و ٢/٤٣ و ٣/٣٠٠ و ٤/٥١٢ و ٥٢٥ و ٥٨٥ والمغني ص٣٤٥ والبحر ١/١١٨ و ٣٠٢ و ٤٢٦ و ٣/١٢٦ و ٣٧٣ و ٤/ ٢٧٢ و ٥/١٠٩ والبرهان ٣/٧٥-٩٠.

يوهم عدم تواصلهما، فتأتي الفاء بينهما لتزيل ذلك الوهم، وتقدم خدمة معنوية بحضور العلاقة والاتصال.

فقولك: «كل نعمة من الله» ربما ظن السامع أن الجار والمجرور فيه متعلقان بصفة محذوفة لنعمة، وانتظر منك إيراد الخبر، لتوهّم أنه ليس في قولك ما يشير إليه. ولكنك عندما تقول «كلٌّ نعمة فمن الله» تزيل توهمه هذا، وتحقق بالفاء أن قولك جملة تامة، أو كلام كما يقول النحاة، وأن الجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. وهكذا ترى أن الفاء المقحمة قامت بمهمة توضيح العلاقة بين المتلازمين: المبتدأ والخبر.

وكذلك شأن السبب والمسبب، قد يحتاجان إلى ما يشعر بالعلاقة بينهما، نحو قول مجنون ليلى(١):

فيا رَبِّ، إذ صَيَّرتَ لَيلَى هِيَ المُنَى، فزِنِّي بِعَينَيها، كَما زِنتَها لِيا

بالفاء في أول الشطر الثاني، إشارة إلى العلاقة المعنوية لـ«إذ» السببية بالدعاء المذكور. وقريب من هذا زيادة الفاء الثانية، لتوضيح تعليق الظرف بفعله، في قول النمر بن تولب(٢):

لا تَجزَعِي، إنَّ مُنفِساً أهلَكتُهُ، وإذا هَلَكتُ فعِندَ ذلِكَ فاجزَعِي

ونحو هذا كثير في الكلام، تقول: وبعدُ فالحمد لله، ومع ذلك فقد أصبت، وعلى الرغم من مجيئكم فإن العمل لا يتم، وكلما أصبحت فسبح الله...

وقد يكون التلازم المطلوب بين الفعل ومفعوله، فتأتي الفاء مشيرة إلى تعليق كل منهما بالآخر. نحو قول الله، تبارك وتعالى: ﴿**بَلِ اللهَ فاعبُدْ، وكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ**﴾(٣)،

(١) ديوانه ص٢٩٦.

(٢) ديوانه ص٧٢.

(٣) الآية ٦٦ من سورة الزمر.

إذ ترى الفاء صلة لتحقيق العلاقة بين لفظ الجلالة والفعل بعده، وكذلك حال الفاءين في الآيتين الكريمتين: ﴿وثيابَكَ فطَهِّرْ، والرُّجزَ فاهجُرْ﴾(١)، حيث قامت كلٌ منهما بوظيفة التعليق، كما رأيت.

والمتعاطفان متلازمان في التعبير، وقد يكونان في حاجة ماسة إلى وضوح ذلك التلازم، فتأتي الفاء صلة لتقوم بتلك الوظيفة. وتلحظ هذا في قول الله، عز وجل: ﴿فإذا فرَغتَ فانصَبْ، وإلَى ربِّكَ فارغَبْ﴾(٢)، لأن جملة ارغب: معطوفة على جملة جواب الشرط: انصب، وقد وردت الفاء في المعطوفة، تشعر: بمناظرتها للمعطوف عليها، وتحقق تعلق كل منهما بالأخرى.

ولربما قامت «إذ» الزائدة بمثل هذه الوظيفة، كالذي تتلمسه في قول حريث بن جبلة(٣):

استَقدِرِ اللّهَ خَيراً، وارضَيَنَّ بهِ فبَينَما العُسرُ، إذ دارَتْ مَياسِيرُ

حيث إن الظرف «بين» يتعلق بالفعل دار، و «إذ» بينهما وصلة لذلك، مع ما فيها من معنى المفاجأة. ولأن الحال شبيهة بالظرف في التركيب النحوي، ترد «إذ» أيضاً لتعليقها بالفعل بعدها. نحو قول أحدهم: وإنني لأتكلم إذ أصابني سهم، وقول آخر: فهما على حالهما إذ دخل النعمان(٤).

ومن معاني الحرف المزيد أنه يذكر **للتفريق**، فيفرق بين مقصدين، لولاه كانت تحتملهما العبارة؛ فلما كانت «إنْ» ترد أحياناً، للنفي أو للتوكيد، اصطلح العرب على إلحاق اللام

---

(١) الآيتان ٤ و ٥ من سورة المدثر.

(٢) الآيتان ٧ و ٨ من سورة الشرح.

(٣) شرح أبيات المغني ٢ / ١٧٠.

(٤) تهذيب إصلاح المنطق ص٨٣٠.

لتمييز المؤكّدة من النافية، كقول عاتكة ابنة زيد، ترثي زوجها الزبير بن العوام(١):

شَلَّتْ يَمِينُكَ، إنْ قَتَلتَ لَمُسلِماً حَلَّتْ، عَلَيكَ، عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ

وكذلك هي في قوله تعالى: ﴿وإنْ كانَتْ لَكَبِيرةً إلا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ﴾(٢)، و ﴿إنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكاذبين﴾(٣). ولأن معنى التوكيد واضح بالفخر والاعتزاز في قول الطرماح، جاء تعبيره خالياً من هذه اللام(٤):

أنا ابنُ أُباةِ الضَّيمِ، مِن آلِ مالِكٍ وإنْ مالكٌ كانَتْ كِرامَ المَعادِنِ

وقد يكون التفريق بين معنيين للفعل الواحد، كالإيمان الذي هو الاعتقاد المنجي من النار، والإيمان الذي يكون بمعنى التصديق، ولذا كثر التطول باللام لتعيين مرادِ التصديق، كما في قول الله في كتابه العزيز: ﴿قُلْ: أُذُنُ خَيرٍ لَكُم، يُؤمِنُ بِاللّهِ، ويُؤمِنُ لِلمُؤمِنِين﴾(٥). وقد علّق البيضاوي على الجملة الأخيرة بقوله: «اللام مزيدة للتفرقة، بين إيمان التصديق -فإنه بمعنى التسليم- وبين إيمان الأمان»(٦). ولَكَثُر ما تكرر مثل هذا في القرآن الكريم.

والتعميم ملحظ معنوي، يوظف له حرف المعنى حشواً بين واو الحال وجملتها، فيقوم بتجريد الحدث من تقييده بحال معينة، وجعله شاملاً عموم الأحوال. ومثل هذه الوظيفة ينفرد بها حرفان، هما «لو» و «إن» الوصليتان، وتكونان لازمتين لذلك. فقول الله -جل وعز- على لسان إخوة يوسف: ﴿وما أنتَ بِمُؤمِنٍ لَنا، ولَو كُنّا صادقِين﴾(٧)، تجد فيه أن

---

(١) شرح أبيات المغني ١/٩٠.

(٢) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء.

(٤) ديوان الطرماح ص٥١٢.

(٥) الآية ٦١ من سورة التوبة.

(٦) أنوار التنزيل ص١٩٧.

(٧) الآية ١٧ من سورة يوسف.

ثقة يعقوب بهم منفية على كل حال، كاذبين وصادقين وبين بين، وهذا المقصد من التعميم وارد في كثير من النصوص، نحو[١]: ﴿وما أكثرُ النَّاسِ، ولَو حَرَصْتَ، بِمُؤمِنِينَ﴾، وقوله صلى الله عليه وسلم: «فالتمس، ولو خاتماً من حديد»[٢]. «واتقوا النار، ولو بِشِقّ تمرة»[٣].

ووقوع «إن» في مثل هذه الوظيفة البلاغية، كثير أيضاً، تجده ظاهراً في قول كعب بن زهير[٤]:

كُلُّ ابنِ أُنثَى، وإِنْ طالَتْ سَلامتُهُ ... يَوماً، عَلَى آلةٍ حَدباءَ، مَحمُولُ

لأنه يريد: الموتُ يلازم الإنسان على كلِ حال، طال عمره أو قصر. وهذا سعد بن ناشب، يعلن تحدّيه للوالي لأنه حرٌّ في جميع أحواله[٥]:

لا تُوعِدَنَّا يا بِلالُ، فإِنَّنــــا، ... وإِنْ نَحنُ لَم نَشقُقْ عصا الدِّينِ، أحرارُ

ومن المعاني البلاغية لاستدراك الحرف، أن يكون **للتنصيص على العموم**. فقولك: «ما رسب طالب» يحتمل نفي الرسوب عن الطلاب، وعن غالبيتهم، ولو استدركت فيه «من» قائلاً: «ما رسب من طالبٍ» جئت بما ينصص على العموم ويحققه، ويظهر هذا في نحو قوله، عز وجل: **﴿فارجِعِ البَصَرَ، هَل تَرَى مِن فُطُورٍ﴾**؟[٦]، و **﴿ما فَرَّطنا في الكتابِ مِن شَيءٍ﴾**[٧].

---

(١) الآية ١٠٣ من نفس السورة.

(٢) المسند ٥/٣٦٦.

(٣) الجامع الصغير ١/١٢.

(٤) ديوانه ص١٩.

(٥) شرح الحماسة ص٦٦٧.

(٦) الآية ٣ من سورة الملك.

(٧) الآية ٣٨ من سورة الأنعام.

وهذا التحقيق نفسه ينتقل إلى منحى آخر، فينصب التنصيص فيه على الأولوية، ليكون ما بعد المقحم أولى بالحكم من غيره. وهنا توظف «كيف»؛ فتصيرُ حرفاً مقحماً لا محل له من الإعراب، نحو قولنا: أنت كريم عند الغرباء، فكيف الأقرباء. ومنه قول الشاعر(١):

إذا قَلَّ مـالُ المرءِ لانَتْ قَناتُهُ وهانَ عَلَى الأدنَى، فكَيفَ الأباعِـدِ

لأن المراد: هان على القريب، وعلى البعيد من باب الأولى.

والفصل بين التابع والخبر أو المفعول الثاني وظيفة للصلة، يختص بها ضمير الفصل، فإذا قلنا: «أخوك العادل يأمر بالحق» التبس على السامع موقع «العادل» من التركيب: أهو صفة للمبتدأ أم خبره؟ ولكي نزيل هذا اللبس نطوّل العبارة بإقحام «هو»، فنقول: أخوك هو العادل يأمر بالحق. وضمير الفصل يعتبر حرفاً لا محل له من الإعراب، مهمته الفصل والتوكيد.

وفي هذا المعنى يتوظف كثير من الضمائر، نحو الآيات الكريمة: ﴿**وأولئكَ هُمُ المُفلِحُونَ**﴾(٢)، و﴿**إنَّ هُدَى اللّهِ هُوَ الهُـدَى**﴾(٣)، ﴿**وكَلِمـةُ اللّهِ هيَ العُليـا**﴾(٤)، و﴿**ما تُقَدِّمُوا لأنفسِكُم، مِن خَيـرٍ، تَجِدُوهُ عِنـدَ اللّهِ هُوَ خَيـراً وأعظَمَ أجـراً**﴾، و﴿**إنْ تَرَنِ أنا أقَلَّ مِنكَ مالاً ووَلَداً**﴾(٥).

وقد تكون زيادة الواو **للصوق**؛ لصوق الصفةِ بالموصوف، أو الحال بصاحبها، والدلالة على أنها **أمر ثابت مستقر فيه**(٦). فنحو: دخل طفل عيناه صغيرتان، تكون فيه جملة

(١) شرح أبيات المغني ٤/٢٧٣.

(٢) الآية ٥ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٢٠ من السورة نفسها.

(٤) الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٥) الآية ٢٠ من سورة المزمل، والآية ٣٩ من سورة الكهف.

(٦) الكشاف ٢/٣١٠ وإملاء ما منّ به الرحمن ١/١٠٩، وانظر البحر ٥/٤٤٥ وإعراب الجمل ص١٩٣.

«عيناه صغيرتان» صفة لطفل، ولو قلت: دخل طفل وعيناه صغيرتان، كانت الواو لتحقيق الوصف وتوثيقه، وكذلك تكون في مثل: جاء زيد معه كتاب، وجاء زيد ومعه كتاب، ومن هذين قول قيس بن ذريح(١):

مَضَى زَمَنٌ، والنَاسُ يَستَشفِعُونَ بِي فهَل لِي، إِلَى لَيلَى الغَداةَ، سَبِيلُ؟

وقول أبي عطاء(٢):

ذَكَرتُكِ، والخَطِّيُّ يَخطِرُ بَينَنا وقَد نَهِلَتْ، مِنّا المُثَقَّفةُ السُّمرُ

وترد «أل» زائدة في بعض الأسماء الأعلام، **لِلَمْح الأصل**، وقد بيّناه من قبل. ثم قد تكون «ما» لغواً، **للمنبهة على وصف لائق بما قبلها، كالتعظيم والتهويل** في نحو: «**لأمرٍ ما، جَدَعَ قَصِيرٌ أنفَهُ**»(٣)، أو **للتحقير والتشنيع**، كقولك لمن يفخر بما أعطى: هل أعطيتَ إلا عطيةً ما؟ أو **للتنويع** مثل: ضربتُ ضرباً ما، أي: نوعاً من الضرب(٤).

وللنفي كثيراً ما ترد «لا» في العطف: **استدراكاً وتطويلاً**، ويكون هذا في **نفي التوهم**، أي: دفع توهم العطف على غيرالمقصود، فقول الله سبحانه(٥): ﴿**صِراطَ الَّذِينَ أنعَمتَ عَلَيهِم، غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم، ولا الضَّالِّين**﴾ ترى «لا» واقعة فيه، لبيان أن «الضالين» معطوف على المنفي «المغضوب»، مع توكيد النفي وتحقيقه، ولئلا يُتوهم أن العطف هو على «الذين» أو على «غير»(٦).

وشبيه بهذا قوله أيضاً(٧): ﴿**وما يَستَوِي الأحياءُ ولا الأمواتُ**﴾، فقد ذكر ابن هشام

---

(١) ديوانه ص١١٤.

(٢) شرح المفصل ٢/ ٦٧.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٦.

(٤) الجنى الداني ص٣٣٤.

(٥) الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٦) البحر ١/ ٢٩ وتفسير القرطبي ١/ ١٥١.

(٧) الآية ٢٢ من سورة فاطر.

أن « لا » فيه زائدة لأمن اللبس[١]، وفسّر الدسوقي ذلك بقوله: « لأن من المعلوم أن الاستواء إنما يكون بين اثنين، ولو جعلت « لا » ليست زائدة لاقتضى أن الاستواء مَنفي عنهما مجتمعين ومنفردين، فيكون الاستواء يصح تعلقه بكل واحد -حتى إنه يُنفَى- مع أن الاستواء، أي المساواة في الأمور، لا تعقل إلا بين أمرين »[٢].

والظاهر أن النفي هنا يشمل الطرفين، وكل اثنين من أحدهما، وكل اثنين من كليهما، لئلا يتوهم أنه فقط للمعنيين الأولين، وهذا ينقلنا إلى نفي **الاحتمال**، **احتمال المشاركة وحدها**، فيما يكون من الأفعال دالاً عليها، وذلك مثل[٣]: ﴿ **ولا تَستَوِي الحَسَنَةُ ولا السَّيِّئةُ** ﴾، لأن « أل »: جنسية للاستغراق الحقيقي. فنفي التساوي حاصل بين كل حسنتين، وكذلك بين كل سيئتين، بَلْهَ حصوله بين السيئات والحسنات، ولولا ورود « لا » قبل « السيئة » لكان معنى المشاركة هو الظاهر، والنفي للوجه الأخير وحده[٤].

وبعض هذا النفي للتوهم وارد في أساليب النهي أيضاً[٥]، كما ذكرنا قبل. فقولنا: لا تصدق عدواً ولا منافقاً، يراد بإقحام « لا » الثانية أن النهي يشمل تصديق كلا المذكورين معاً، وكلّ منهما على حدة، ولو حُذفتْ لتُوُهِّمَ المعنى الثاني وحده. ويتضح هذا في الآية الكريمة: ﴿ **لا تُضارَّ والدةٌ بِوَلَدِها، ولا مَولُودٌ لَهُ بِوَلَدِه** ﴾[٦]، إذ النهي يشمل المضارة للاثنين معاً، ولكل منهما وحده. وإنما جاز أن تشارك « لا » الصلةُ في أسلوب النهي، مع أن وضعها للنفي أصلاً، لأن النهي قد يكون طلب ألا يقع الفعل، فيتضمن النفي، وليس

---

(١) المغني ص٣٩٣.

(٢) حاشية الدسوقي ٢/١٨.

(٣) الآية ٣٤ من سورة فصلت.

(٤) وانظر البرهان ٣/٧٨.

(٥) الأزهية ص١٦٠ ورصف المباني ص٢٧٣ والكواكب الدرية ص١١٥.

(٦) الآية ٢٢٣ من سورة البقرة.

النهي مقصوراً على طلب الكف عن الفعل، كما يذكر بعض العلماء(١).

وآخر ما نذكره، من وظائف معنوية للتطول بالحرف، هو **الوصل**، ونعني به ربط كلام قادم بكلام قبله، بينهما قول أو ما يشبهه، وهنا تنفرد حروف العطف بتجردها من وظائفها المشهورة، لتشعر أن ما بعدها ليس مستقلاً معنى عما قبله، وإنما هو استمرار لحديث سابق. مثال ذلك أن ابن سلام يتكلم على شعراء الطائف، فيقول في آخر ما جاء عن أمية بن أبي الصلت(٢): «ثم خَفَتَ فمات، قال ابن سلام: وأبو محجن رجل شاعر شريف»، فالواو ههنا زائدة لوصل ما بعدها بما قبل القول، ولولا جملة القول لكان للواو معنى من معانيها المألوفة المعينة.

وشبيه بهذا أن أبا علي القالي يروي عن أبي بكر بن دريد عن أبي حاتم، أنه حضر مجلس أبي عبيدة، ومعه شعر عروة بن الورد، فقال له أبو عبيدة: «فارغ، حمل شعر فقير، ليقرأه على فقير»، ثم أنشده أبياتاً حماسية، ختمها بما يلي: «هذا الشعر، لا ما تُعللون به أنفسكم، من أشعار المخانيث»، وقد جاء بعده في رواية القالي: «قال أبو بكر: والشعر لقطري بن الفجاءة»(٣).

وقد تعرض العلماء لمثل هذه الوظيفة للحرف، ففي الآية الكريمة(٤) ﴿**قال: أنا أحيِي وأُميتُ. قالَ إبراهِيمُ: فإنَّ اللَّهَ يأتي بِالشَّمسِ مِنَ المَشرِقِ**﴾، ذكر أبو البقاء أن الفاء ههنا دخلت إيذاناً بتعلق هذا الكلام بما قبله، وعبارته هنا تشف عما نحن فيه، وكذلك الآيات

(١) انظر التوقيف على مهمات التعريف ص٧١٤ وشرح المنار وحواشيه ص٢٥٨ ولباب الإعراب ص٣٩٩-٤٠٠.

(٢) طبقات فحول الشعراء ص٢٦٧-٢٦٨.

(٣) الأمالي ١/٢٦٥-٢٦٦.

(٤) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة، وانظر إملاء ما منّ به الرحمن ١/١٠٨ والفتوحات الإلهية ١/٢٣١ وحاشية الشهاب ٣/٢٨٨ و ٥/٣٠ والتأويل النحوي ص٤٠٩ و ١٢٤٣-١٢٤٨.

التالية: ﴿قالَ: أوَلَم تؤمِنْ﴾؟[١] و ﴿قالَ: فإنَّكَ مِنَ المُنظَرِينَ﴾[٢]. و ﴿قالَ: فإنَّها مُحَرَّمة عَلَيهِم﴾[٣]، و ﴿قالُوا: بَل نَتَّبِعُ ما ألفَينا علَيهِ آباءنا﴾[٤]. فالحروف بعد القول تصل بما قبله من قول آخر.

٣ـ الفوائد اللفظية:

وبعد أن عرضنا نماذج مختلفة من الدلالات المعنوية لحروف المعاني المزيدة نحوياً، نقف لتتبع نماذج تمثل المقاصد اللفظية في التركيب، إذ ترد الحروف صلة لتوثيق التعبير وتجميله، وتوضيح بعض العلاقات بين عناصره، وتحديد وظائف يشوبها ضرب من الغموض، ولا تنسَ أن تِلك المقاصد لا تكون خالصة، بل يشاركها دائماً مقصد التوكيد الذي أطلنا الحديث عنه قبل، بالشرح والتمثيل. وهنا نقف مع فائدة بلاغية قريبة، في الظاهر، من مدلول التوكيد، حتى إن بعض العلماء ليعبرون[٥] بها عنه.

إنها **التقوية**، أي: **تقوية العامل**، ليزداد اتصال معناه بمعموله، والنحاة يخصون هذه الوظيفة باللام وحدها، وبالعامل القاصر، كالفعل المتأخر والمصدر والمشتقات[٦]. ولسوف ترى أنها أكبر من أن تحصر في ذلك، فحين يتأخر الفعل المتعدي عن معموله يحتاج إلى صلة، توثّق علاقته به، وتمكّنه من القيام بها عن قدرة وسلطان، نحو قول الله، سبحانه وتعالى: ﴿وفي نُسخَتِها هُدًى ورَحْمةٌ، لِلذِّين هُم لِربِّهِم يَرهَبُونَ﴾[٧]، حيث وقعت

---

(١) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة. وانظر البحر ٢ / ٢٥٦ والفتوحات الإلهية ١ / ٢٠٠.

(٢) الآيتان ٣٧ من سورة الحجر و ٨٠ من سورة ص. وانظر الآية ١٥من سورة الأعراف.

(٣) الآية ٢٦ من سورة المائدة.

(٤) الآية ١٧٠ من سورة البقرة.

(٥) شرح قواعد الإعراب ص٥٢١.

(٦) المغني ص٢٣٩.

(٧) الآية ١٥٤ من سورة الأعراف.

اللام قبل «رب» استطالة للفعل «يرهب»، فكانت تقوية له وتوكيداً للمعنى، وكان رب: مجروراً لفظاً ومنصوباً محلاً، مفعولاً به مقدماً.

والمصدر في مثل: ﴿وإنَّهُ لَذُو عِلمٍ لِما عَلَّمناهُ﴾(١)، ومبالغة اسم الفاعل في(٢): ﴿إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ﴾، واسم الفاعل في: ﴿وكُنَّا لِحُكمِهِم شاهِدين﴾(٣) احتاج كل منها إلى تطول بحرف اللام، لتتضح صلته بالمفعول بعده، أو قبله، فيكون للاسم جر في اللفظ ظاهر أو مقدر، ونصب في المحل كما ذكرت، مع توكيد للمعنى وتوثيق للتعبير.

وقد ترد اللام لهذه الوظيفة في غير ما ذكرنا، كالتي في قول كُثيِّر عزة(٤):

أُرِيدُ لأنسَى ذِكرَها، فكأنَّما ... تَمَثَّلُ لِي لَيلَى، بِكُلِّ سَبِيلِ

فالمصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها في محل جر بلام التقوية، ونصب على أنه مفعول به للفعل قبله، أي: أريد نسيان ذكرها. وعلى ذلك حملوا نحو قول العلي العظيم: ﴿إنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا﴾(٥)، و﴿أُمِرتُ لأنْ أكُونَ أوَّلَ المُسلِمِينَ﴾(٦). ولكثرة مثل هذه اللام، في التقوية والتوكيد، قيل: إنها لغة لبني ربيعة(٧).

والباء قد تكون للتقوية والتوكيد، مع بعض الأفعال، إذ ترد فضلة وصلة. وبيان هذا في مثل قولنا: دعا بكتاب، وقول عمرو بن معديكرب(٨):

---

(١) الآية ٦٨ من سورة يوسف.

(٢) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(٣) الآية ٧٨ من سورة الأنبياء.

(٤) ديوانه ص١٠٨.

(٥) الآية ٥٥ من سورة التوبة، وانظر الآية ٨٥ منها.

(٦) الآية ١٢ من سورة الزمر. وانظر الآية ١٤ من سورة الأنعام.

(٧) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٢٢-٢٢٣.

(٨) ديوانه ص٦٩.

هُم يَنذُرُونَ دَمِي، وأنـــ ــذُرُ، إنْ لَقِـيتُ، بأنْ أشَدّا

وقول النابغة الذبياني(١):

زَعَمَ الغُرابُ بأنَّ رِحلَتَنا غَداً وبذاكَ، خَبَّرَنا الغُدافُ الأسوَدُ

ولطالما جاءت هذه الباء مقوية لأسماء الأفعال، نحو: عليك بالعلم، وهلم بالطعام، وإلي بالكتاب ...

ومن المقاصد اللفظية للتطويل بالحروف، **اقتضاء التكرار**؛ وهو إيجاب تكرار الحرف، لنفي التوهم أو ما يتبادر إلى الذهن، من خلاف المراد. وهذا من فصيح الكلام ونادره. وإن ظن بعض المعاصرين أنه لحن، وهو خاص بأدوات النفي، ولا سيما «لا». فأنت إذا قلت: ما شربت ماء ولا لبناً، فقد بينت بزيادة «لا» أن النفي صار للتعميم، يشمل شرب الماء واللبن معاً، وشرب كل منهما على حدة، وأزلت توهم أن يكون النفي خاصاً بالجمع بينهما. وإذا قلت: ما شربت لا ماء ولا لبناً، صارت «لا» نفسها تقتضي تكرارها بعدُ، لنفي هذا التوهم. وإلا كان التعبير قاصراً، موسوماً بالقبح والعجز عن الإفادة.

ها هو ذا ابن كثير يذكر في وصفه قاذف المحصنات، قوله: «يكون فاسقاً، ليس بعدل لا عند الله، ولا عند الناس»(٢). ولا شك أن اللاءين زائدتان، غير أن حضور الأولى في هذا الموقع يلزم عنه حضور الثانية وجوباً، ليصح التركيب ويستقيم، بالإضافة إلى ما اكتسبه التعبير من جمال وتوكيد. وعلى هذا فإن التطول بالثانية ملحظه الغالب هو اللفظ والصياغة.

والغريب أن النحاة لم يذكروا هاتين الزيادتين معاً فيما اطّلعت عليه، مع أنهما قد وردتا في كلام العرب، وعلى ذلك قول زهير بن أبي سلمى(٣):

(١) ديوانه ص٨٩.

(٢) تفسير ابن كثير ٣/٢٥٧.

(٣) ديوانه ص١٦٣.

مُؤَرَّثُ المَجدِ، لا يَغتالُ هِمَّتَهُ عَنِ الرِّئاسةِ، لا هَمٌّ، ولا سأمُ

وقول العجاج(١):

قَد يَكسِبُ المالَ الهِدانُ الجافي مِن غَيرِ لا عَصفٍ، ولا اصطِرافِ

وقول الأعشى(٢):

وما عِندَه مَجدٌ تَليدٌ، ولا لَهُ مِنَ الرِّيحِ فَضلٌ، لا الجَنُوبُ، ولا الصَّبا

وقول المُبرق(٣):

فإن أنا لَم أُبرِقْ فلا يَسَعَنَّني مِنَ الأرضِ، لا بَرٌّ فضاءٌ ولا بَحرُ

وقول الوليد بن المغيرة لكفار قريش: «فوالله ما فيكم رجلٌ أعلم بالشعر مني، لا برجزه ولا بقصيده ولا بأشعار الجن»(٤)، وقول مالك بن أنس: أنه سمع أهل العلم لا يكرهون السِّواكَ للصائم في رمضان، في ساعة من ساعات النهار، لا في أوله ولا في آخره(٥).

وقد بالغ في ذلك زهير بن جناب الكلبي، حين أسقط المعطوف عليه في قوله(٦):

لا تَراهُ لَدَى الوَغَى في مَجالٍ، يُغفِلُ العَينَ، لا ولا في المضيق

وربما جاز أن نحمل على تلك التراكيب، مثل قول ذي الإصبع العدواني(٧):

لَو كُنتَ ماءً كُنتَ لا عَذبَ المَذاقِ، ولا مَسُوساً

لما تتضمنه «لو» من معنى النفي، وقد جاءت بعده اللاءان.

(١) ديوانه ١/ ١٧١. والهدان: البليد الأحمق. والعصف: الكسب، والاصطراف: التصرف.

(٢) ديوانه ص١١٥.

(٣) ألقاب الشعراء ص٢٩٩. وأُبرِق أي: أهدِّد.

(٤) المستدرك للحاكم ٢/ ٥٠٦. وانظر فتح القدير ٥/ ٤٦٧.

(٥) الموطأ ص٢١١ تحت الرقم ٦٩١.

(٦) شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري ص٤٢١.

(٧) اللسان والتاج (مسس).

ولطالما ألقي في العبارة أحد حروف المعاني **للتزيين اللفظي**، وهو تحسين الكلام وإكسابه ضرباً من الجمال في التعبير، أو التيسير في الأداء، وعلى ذلك حملوا نحو: الذي والتي واللذينِ واللتينِ والذينَ ... إذ زيدت «أل» فيه زيادة لازمة للتزيين والتحسين، مع شيء من التوكيد. وألحقوا به ورودها في نحو: الآن والسموءل ... ثم ذكروا أنها في لفظ الجلالة تفيد أيضاً التعظيم والتفخيم.

وفي رواية القالي: أن عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي طلب من عمه أن ينشده أرقّ ما سمعه، من أشعار العرب، فقال له: «يا بني، وما تصنع برقيق أشعارهم»؟(١) وأنت ترى أن الواو بعد المنادى لغو، لأن الجملة الاستفهامية هي جواب النداء، أي استئنافية، ولا حاجة للواو في مثل هذه المواقع، فهي للتزيين والتحسين، وكذلك تجد الفاء في مثل قولك: شربت الماء فقط.

ولقد نصّ بعض النحاة على أن هذه الفاء، من نحو قولنا: أما زيد فكريم؛ ليست عاطفة مفرداً على مفرد، وليست رابطة بين جملتين، وهي زائدة، ألحقت بما يشبه الجواب، لضرب من إصلاح اللفظ(٢). وزيادتها ليست لازمة، كما ذكروا، بل هي أغلبية، ولذلك يجوز حذفها في الشعر والنثر، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم(٣): «أما بعد أشيروا علي»، و «أما بعد ما من شيء لم أكن أريته إلا قد رأيته في مقامي هذا»(٤).

وحسبنا، في تبيُّن التزيين اللفظي بالحرف المقحم، أن نقف على قول زهير(٥):

---

(١) الأمالي ١/٢٨.

(٢) الجنى الداني ص٥٢٢-٥٢٣ وارتشاف الضرب ٢/٥٦٨. وانظر حاشية الصبان ٤/٤٥ وحاشية الخضري ٢/١٣٠ وإعراب الجمل ص٥١-٦٠.

(٣) الحديث ٤٧٥٧ في فتح الباري.

(٤) الحديث ٨٨٠ في البخاري.

(٥) ديوانه ص٢٨٥. وانظر شرح أبيات المغني ٣/٣٦-٣٧.

أراني إذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوىً   فثُمَّ إذا أصبَحتُ أصبَحتُ غادِيا

فقد اختلف في حرفي المعنى في أول عجزه، حيث ذهب الأخفش الأوسط إلى أن «ثم» زائدة، وذكر ابن جني أن الزائد هو الفاء، وتابعه بعض النحاة على ذلك. ومهما يكن من أمر فإن إحداهما زائدة، وفائدتها تحسين العبارة وتوكيد الترتيب. وعندي أنه إذا كان قضى ليله أرقاً فـ«ثم» هي الزائدة، لما في الفاء من التعقيب. وإذا قضاه نائماً فالزيادة للفاء، لما تفيد «ثم» من التراخي الزمني.

وكثيراً ما يستطال بحرف المعنى **للعوض**، أي: النيابة عن كلمة أو جملة محذوفة من التعبير، يقوم الحرف مقامها في الصياغة، ولا يحل محلها في الإعراب، فمثل: يا أيها الناس، وأيتها المرأة، ترى فيه «ها» سدت مسد الإضافة، مع تحقيق للتنبه والنداء، فأصبحت «أي» و«أية» في غنى عن المضاف إليه. وقولك: أما أنت غاضباً غضبتُ، تجد فيه «أما» مركبة من «أن» و«ما»، والثانية عوض من فعل محذوف، فالتقدير في مثل هذه العبارة: لأن كنت غاضباً غضبت، أي: لكونك غاضباً غضبت، ولما حذفت «كان» صار الضمير المتصل منفصلاً، هذا بالإضافة إلى حذف حرف الجر قبل المصدر. وعليه جاء قول العباس بن مرداس(١):

أبا خُراشةَ، أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ   فإنَّ قَومِيَ لَم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فهو يهزأ بخُفاف بن نُدبة الذي يمن عليه بالحماية، قائلاً: نحن سلمنا من الفناء لأن قومك ذوو عزة ومنعة.

ومن هذا نجد أن الحرف قد وقع عماداً، للتعويض من فعل، كما كان فيما قبله عوضاً من اسم محذوف، وأكثر منهما أن يكون الحرف تطولاً للعوض من جملة كاملة محذوفة؛ فقول الله في محكم كتابه: ﴿**وَيَومَئذٍ يَفرَحُ المُؤمِنُونَ**﴾(٢)، معناه: ويفرح المؤمنون يومَ إذْ

(١) ديوانه ص١٢٨. وانظر شرح أبيات المغني ١/١٧٣-١٨٠.

(٢) الآية ٤ من سورة الروم.

يغلب الرومُ الفرسَ. ولما حذفت الجملة بعد «إذ» عُوِّض منها التنوين -وهو نون ساكنة- فحركت الذال بالكسر لالتقاء الساكنين. وهذا تراه مطّرداً في نحو: حينئذ وآنئذ وساعتئذ...

ثم ذكر النحاة أن حرف المعنى قد يرد عوضاً من تركيب محذوف، نحو قول سالم بن وابصة(١).

ولا يُواتيكَ، فيما نابَ مِن حَدَثٍ، إلا أخُو ثِقةٍ، فانظُرْ بِمَن تَثِقُ

حيث قدر بعضهم آخره بأن الأصل: فانظر من تثق به. ولما حذف الجار والمجرور «به» جاءت الباء صلة للعوض منهما. فالاسم الموصول في محل جر لفظاً، ونصب على أنه مفعول به للفعل قبله. وقريباً من هذا يكون التعويض في قول الراجز(٢):

إنَّ الكَريمَ، وأبيكَ، يَعتَمِلْ إن لَم يَجِدْ، يَوماً، علَى مَن يَتَّكِلْ

وقول زيد بن رزين(٣):

أتجزَعُ أنْ نَفسٌ أتاها حِمامُها؟ فهلا الَّتِي عَن بَينَ جَنبَيكَ تَجزَعُ

وقد تُعمد الكلمة بحرف مقحم **للتسليط**، أي: لتكتسب سلطة الجزم لفعلين، بعد أن كانت لغير ذلك. فزيادة «ما» بعد: حيث وإذ ومتى، تجعل كلاً منها أداة جازمة، مع تضمنها معنى الشرط، أي ترتّب مضمون جملة على مضمون أخرى، نحو: حيثما ترحلْ تجدْ خيراً، وإذ ما تعملْ تربحْ، ومتى ما تزرني أكرمْك. وعكس ذلك **الكف**، أي: منع العامل من العمل لفظاً أو تقديراً؛ كقولك: إنما أخوك عالم، وكأنما العلم نور. فلقد أصبحت «إنّ» و «كأن» مهملتين بلحاق «ما» بهما، بعد أن كانتا عاملتين النصب والرفع للأسماء بعدهما.

---

(١) المغني ص١٥٤.

(٢) شرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٥.

(٣) الجنى الداني ص٢٤٨.

وآخر ما نذكره من فوائد لفظية للحرف المستطال به، هو **التوطئة**، وتكون على أنواع: منها تهيئة ما يدخل على الأسماء للدخول على الجمل -مثل: ربما يصدقُ الكاذب، وبينما نحن نائمون هطل المطر-. وتهيئة الجامد للصلاحية للحال؛ نحو: زارنا خالد كأستاذ. فقد صارت «ربّ» و «بين» من مصحوبات الجمل، بلحاق «ما» لهما، واسم الذات حالاً بفضل حرف الجر الزائد قبله. ومن التهيئة توطئة الحرف الزائد للجواب القادم، ليكون لقسم سابق، لا للشرط المعترض، فمثل قوله تعالى: ﴿**لئنْ شكَرتُم لأَزيدَنَّكُم**﴾(١) وطّأت فيه اللام الأولى الجملة الأخيرة، ببيان أنها جواب للقسم المحذوف قبل، وأشعرت باعتراض واقع وتوكيد. أما جواب الشرط فحذف أيضاً، لدلالة جواب القسم عليه، والتقدير: والله -لئن شكرتم أزدكم- لأزيدنكم. والجملة الشرطية اعتراضية.

خاتمة المطاف

بعد هذه الجولة المطولة، وقفنا فيها عند مسائل زيادة الحروف عامة، وخلاف العلماء فيها، وبعض فوائدها المعنوية واللفظية، يحسن بنا أن نذكر إضاءات مهمة، تزيل ما في النفوس من تردد واستعصاء، وتقرب إلى الجميع ما قصده العلماء، حين استخدموا هذا المصطلح، وأطلقوه في التحليلين المعنوي والإعرابي للتعبير.

وأول هذه الإضاءات هي: أن العلماء اضطربوا كثيراً في فهم هذه الظاهرة، وتعددت نظراتهم إليها، وتباينت مواقفهم، الأمر الذي أصدر عنهم عدداً وافراً من المصطلحات المعبرة عنها. ولهذا ترى في كتبهم نثاراً من المفردات تتناول الدلالة على فوائد حروف المعنى المزيدة. نحو:(٢) التوكيد والتوثيق والاستيثاق والصلة والعماد والوصل، والاستدراك والتطويل والتطول والاستطالة والفضل، والحشو والإقحام واللغو والزيادة والإلغاء والاستغناء والإلقاء والتخلية والإسقاط...

(١) الآية ٧ من سورة إبراهيم.

(٢) انظر الأدوات في كتب التفسير ص٦٠٥.

ولكن اختلافهم هذا كله كان فيه اتفاق تام أنه إذا أريد بالزيادة معناها اللغوي –وهو إقحام لفظ في العبارة لا فائدة له، فوجوده وعدمه سواء– إذا قصد بالزيادة هذا المعنى فهي مردودة، وليس لها حضور في كلام العرب، فكيف في القرآن الكريم. وقد صرح بهذا بعض القدماء من النحاة، ليزيلوا الشبه التي تعلق بالأذهان، حين ترد تلك المصطلحات في عبارات العلماء، فقد روي عن المبرد وثعلب وأبي بكر الزُّبيدي أنه لا صلة في القرآن، كما روي عن ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد، لأنه تكلم بغير فائدة، وما جاء منه حمل على التوكيد(١).

أما قول هبل بن عبد الله الكلبي(٢):

رُبَّ يومٍ قد يَرى فيهِ هُبَلْ ذا سَوامٍ، ونَوالٍ، وجَذَلْ
لا يُناجِيهِ، ولا يَخلُو بِهَلْ عَبدُ وُدٍّ، وجُبَيلٌ، وحَجَلْ

الذي ذكر فيه «بهل»، وهو يريد «بِهِ»، مع قلب الكسرة فتحة وزيادة اللام مقحمة، فهو من نادرالكلام، ولا يصح القياس عليه. وقد يحمل على نحو(٣): هِدَمِل وفَحجَل وحَسدَل وطَيسَل. وهو من القليل في الكلام لا يحتمل القياس.

وعلى هذا، فإن كل ما يذكره النحاة واللغويون والمفسرون والبلاغيون، من وصف لعنصر من عناصر الكلام ببعض مصطلحات الزيادة، لا يجوز أن يحمل على الدلالة اللغوية الصرف، ولا بد أن يرفق باستحضار للفوائد التي تتضمنها تلك المصطلحات، للوقوف على أبعاد المقصد الحقيقي، وكذلك الشأن فيما ورد على ألسنة العلماء وأقلامهم، حين تعرضوا للشعر والسجع، ونصوا على الإقحام والحشو، اضطراراً أو ترخصاً للوزن والموازنة

---

(١) البرهان ٣/٧٢ والدر المصون ٣/٤٦٢.

(٢) المعمرون والوصايا لأبي حاتم السجستاني ص٣٧. وعبد ود وجبيل وحجل: رجال من قوم الشاعر، سخروا منه لهرمه. فذكرهم بما سيصيرون إليه.

(٣) الممتع الكبير ص١٤٥–١٤٦. والارتشاف ١/١٠٨–١٠٩.

والتسجيع، فمثل هذه الزيادات المذكورة، لها بالإضافة إلى فوائد التوكيد سمة جمالية للفظ، فهي إذاً تحمل مرامي معنوية ولفظية معاً.

إن لفظ الزيادة وما يدور حوله من المرادفات، اصطلاح علمي قد حدد النحاة مضمونه، وأبعدوه عن ميدان الشبهات، وإن كان بعض الباحثين ما زال يتحرج من استخدامه، خشية اللبس والأوهام، وإذا استعرضنا شيئاً من اصطلاح النحاة تبين لنا مصداق ما ادعيناه، وصار يسيراً لدينا قبول تلك الألفاظ، ومألوفاً ورودها في طيات الشرح والتفسير والتحليل والإعراب، إذا عرضت بأسلوب من التأدب والتفسير المناسبين.

فقد اصطلح النحاة والبلاغيون على استعمال «الفضلات»، في الدرسين النحوي والبلاغي، ولو أنك رجعت إلى ما يقصدون بذلك رأيت أنه يشمل جمهور الكلام(١). فهم يقسمون التعبير إلى عُمَد لا يسوغ حذفها إلا بدليل، هي المرفوعات وما تولد منها، وفضلات يجوز حذفها دون دليل، ويعنون بها سائر أجزاء التركيب من المنصوبات، كالمفاعيل المختلفة والحال والتمييز والمستثنى ومنصوبات الأفعال. وما أظن أحداً يتوهم أن معنى الفضلة هنا هو ما يقحم في العبارة، بدون فائدة أو مرام.

وهم يطلقون على شبه الجملة، من الظرف أو الجار والمجرور، مصطلح اللغو إذا تعلقت بكون خاص، مذكور أو محذوف لقرينة، لأنه لم ينتقل إليها ضمير من متعلق محذوف، ليستقر فيها فتصير مستقَرّاً. وذلك نحو ﴿ **والذينَ يُؤمِنُونَ بِمـا أُنزِلَ إليكَ وَمَـا أُنزِلَ من قَبلِكَ** ﴾(٢). وليس من المعقول الزعم أن اللغو في هذه الجوار والمجرورات مراد به ما لا يعتد به، أو ما لا يحصل به فائدة.

ثم إنهم يسمون كثيراً من المفردات والجمل، بأنه لا محل له من الإعراب، فحروف المعاني وأسماء الأفعال والأصوات والأفعال الماضية وأفعال الأمر كلها لا محل لها من

(١) همع الهوامع ١/٩٣ و ١٦٥.

(٢) الآية ٤ من سورة البقرة.

الإعراب، وبعض الأفعال المضارعة مثلها، وثمة جمل عشر كذلك[١]. والجملة التي تقع بعد أداة الشرط غير الظرفية يسمونها صلة[٢]. ويطلقون على صلة الموصول لفظ الحشو[٣]. ويصفون اسم «لا» أو المنادى، إذا نُعِت أو أضيف أو عمل، بأنه مطول.

بل إنهم اصطلحوا على تسمية الحروف غير العاملة بالمهملة، واتفقوا على زيادة حروف المباني في صياغة الأسماء والأفعال، ثم تراهم كثيراً ما يذكرون في تفسير الآيات الكريمة أن الشرط فيها مقحم، وأن القيد فيها بالوصف أو الحال لا مفهوم له ... مما يحمل القارئ الغِر على شيء من النفور والتوتر والإعراض. ولكنه عندما يدرك مقاصدهم الاصطلاحية بذلك يشعر بالرضا والاستقرار، إذ لا مشاحة في الاصطلاح.

وثانية الإضاءات هي: أن ما ذكرناه من نصوص للدلالة على فوائد الزيادة، أمر خلافي معروف، إذ كان بين العلماء شقاق وجدال واتهامات، في قبول نسبة تلك الأوصاف إليه أو رفضها. فتكرار الحرف مثلاً أو ما يرادفه لا يوصف بالزيادة لدى بعضهم، و «كان» الزائدة أو الملغاة يرى بعض النحاة أنها فعل تام، يدل على الحدث والمضي، وله فاعل مضمر هو مصدرها، أي: كان الكون[٤].

ولام الجحود مشهور أنها ليست زائدة، وتُعلق بالخبر المحذوف للكون المنفي، وكذلك لام المستغاث به تعلق بحرف النداء قبلها، واللام الفارقة تُضَمَّن معنى «إلا»، مع جعل «إن» قبلها نافية، والتي لتقوية فعل قبلها تعلق به ويقدر له مفعول محذوف، والفاء الواردة في الخبر أو بعد «أما» تعتبر كفاء الجواب للشرط، والتي بعد القول يقدر قبلها جملة معطوف عليها، وضمير الفصل يجعل تابعاً لما قبله، وواو اللصوق توصف بأنها حاليّة.

---

(١) انظر إعراب الجمل ص٣٣-١٣١.

(٢) لباب الإعراب ص٢٥٠.

(٣) المصدر نفسه ص١٧٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٢/٣٥٤-٣٥٥ والمقتضب ٤/١١٦-١١٧ والهمع ١/١٢٠-١٢١.

أضف إلى هذا أن نحو «أما أنت غاضباً غضبت» ذهب بعضهم إلى أن «ما» فيه هي قائمة مقام «كان» المحذوف، ولها عمل الرفع والنصب عوضاً منه، وأن نحو «حيثما وإذ ما» صار بالتركيب كلمة واحدة، فلا مجال للحديث عن بعضه، وأن «لو وإن» الوصليتين هما للشرط، حذف جوابهما، وجملة الشرط كلها معطوفة على مثيلة لها مقدرة، هي في موقع الحال، وبذلك يكون لديهم في التقدير ست جمل بدلاً من واحدة(١).

أما الإضاءة الثالثة فهي: أن ما كرر من الأسماء والأفعال والجمل وأشباهها في التركيب، أو جاء مرادفه للتوكيد، يعتده بعض النحاة كالحرف الزائد. إن ذلك لديهم كلمات ملغاة، سلبت منها وظائفها النحوية، وسُلِك بها مسلك الحروف المؤكد بها، فليس لها عمل أو تعلّق بشيء، ومعنى الإلغاء هنا أن الكلمة إذا أسقطت من التعبير لم يختَل تركيبه، ولم يتغير معناه الأساسي، ولذلك فهي لا محل لها من الإعراب(٢).

فقولك: جاء جاء الشتاء، ونحن نحن صائمون، والسفر غداً غداً، والعلم في الصدور في الصدور، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «وشهادة الزور، وشهادة الزور، وشهادة الزور»(٣)، و «كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج، فهي خداج، فهي خداج»(٤)، وقول مسكين الدارمي(٥):

أخاكَ، أخاكَ، إنَّ مَن لا أخا لَهُ كَساعٍ، إلَى الهَيجا، بِغَيرِ سِلاحِ

وقول المأمون(٦):

---

(١) انظر البحر المحيط ٦/٤٥٧.

(٢) المنصف للشمني ٢/١٤١ وحاشية الصبان ٢/٩٨ وحاشية الدسوقي ٢/٨٠ وإعراب الجمل ص١٢٦-١٢٨.

(٣) الأحاديث ٢٥١٠ و ٢٥١١ في البخاري و ١٤٣ في مسلم.

(٤) المسند ٢/٦٥٧.

(٥) ديوانه ص٢٩ والخصائص ٣/١٠٣.

(٦) تاريخ الطبري ٨/٦١٥.

لَـكَ اللَّـهُ، عَـلَـى ذاكَ   لَـكَ اللَّـهُ، لَـكَ اللَّـهُ

وقول عمر بن أبي ربيعة(١):

ألا حَـبَّذا، حَـبَّذا، حَـبَّذا   حَـبِيبٌ تَحَـمَّلتُ فِـيـهِ الأذَى

كل هذا ما كان فيه ثواني أو ثوالث بالتكرار فهو توكيد لفظي، أي: إقحام واستطالة، لا محل له من الإعراب.

وكذلك الحكم فيما جاء من مرادفات في الكلام، مراد بها التوكيد اللفظي. نحو: أين في أي مكان تجلس؟ وقول الله تعالى: ﴿ **فمَهِّلِ الكافِرِينَ، أمهِلْهُم، رُوَيداً** ﴾(٢)، وإذا كان هذا جارياً في أقوال النحاة، فأحرَ به أن يكون مألوفاً فيما هو، في الأصل، لا محل له من الإعراب، أي: حروف المعاني.

أما رابعة الإضاءات فهي: أن التعبير بحروف المعاني عن الدلالات النحوية والبلاغية، أوكد من التعبير بالأسماء والأفعال، وأبعد بياناً وبلاغة فقولنا: «انتفى حضورنا» إخبار محض عن النفي. ولو قلنا: «لم نحضر» كان مع الإخبار توكيد للنفي. وكذلك نحو: أستفهم عن نجاحك، وأشترط اجتهادك للنجاح، وأتمنى عودة الشباب، وأنتَ جبل، مقابل: هل نجحت؟ وإن تجتهد تنجح، وليت الشباب يعود، وكأنك جبل.

ثم يكون في الحذف القياسي لحرف المعنى، توكيد على توكيد، أي مبالغة فيه، ومن ذلك نزع الخافض في كثير من الكلام، وحذف الكاف قبل المفعول المطلق المبين للنوع، واختصار النداء بإسقاط الحرف قبل المنادى، وإغفال «لا» النافية قبل المضارع في جواب القسم، والتخلي عن همزة الاستفهام في قول عمر بن أبي ربيعة(٣):

فو اللَّهِ ما أدرِي، وإن كُنتُ دارِياً،   بِسَبعٍ رَمَينَ الجَمرَ، أم بِثَماني؟

(١) ديوانه ص٤٩٢.

(٢) الآية ١٧ من سورة الطلاق.

(٣) ديوانه ص٢٦٦.

وحذف الباء الزائدة قبل الفاعل في قول عليّ، رضي الله عنه: «أعزز علي –أبا محمد– أن أراك مجدلاً تحت نجوم السماء»![١] وقول عباس بن مرداس[٢]:

وقالَ نَبيُّ المُسلمِينَ: تَقَدَّمُوا وأحبِبْ إلَينا أن تكُونَ المُقدما!

وختاماً لهذا كله، نؤكد أن من الواجب على الشارح أو المفسر، إذا عرض لبعض مصطلحات الزيادة في الحروف، إتباع ذلك ببيان المقاصد البلاغية لتلك الزيادة، سواء أكانت في المعنى أم اللفظ أم في كليهما، وذلك لئلا يتبادر إلى ذهن السامع أو القارئ أن الحرف لغو مهمل، وجوده كالعدم، وتكلُّم بما لا فائدة فيه، وقد عجبت من بعض المفسرين للقرآن الكريم، يغفلون هذه المسألة المهمة، فيصفون بالزيادة كثيراً من حروف المعاني، ويتركون للأوهام مجال التصور والحسبان.

ولذلك ألزمت نفسي، في تحقيق «تفسير الجلالين» أن أتبع كل لفظ من هذا النوع، بذكر الدلالات المعنوية نصّاً وتوضيحاً، لأنزع من النفوس أوهام التخمين والظنون، وأضع عبارة المفسر في إطارها المقصود. وإنني لأرجو أن يوفقني الله –تبارك وتعالى– في إنجاز ما عزمت عليه، وأن يهدي جميع الزملاء الباحثين والمؤلفين والمحققين، إلى مثل هذه الخطوة المباركة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) النهاية واللسان والتاج (عزز).

(٢) ديوانه ص١٠٢.

المصادر والمراجع

– ارتشاف الضرب، أبو حيان النحوي، القاهرة ١٤٠٤.

– الأزهية في علم الحروف، أبو الحسن الهروي، دمشق ١٣٩١.

– أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، بيروت ١٩٨٣.

– إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه، القاهرة ١٩٤١.

– إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، حلب ١٩٩٨.

– الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، دمشق ١٣٩٠.

– ألقاب الشعراء، محمد بن حبيب، القاهرة ١٩٥٤.

– أمالي الزجاجي، أبو القاسم الزجاجي، القاهرة ١٩٦٢.

– الأمالي، أبو علي القالي، القاهرة ١٩٥٣.

– إملاء ما منّ به الرحمن، أبو البقاء العكبري، القاهرة ١٣٨٠.

– أنوارالتنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين البيضاوي، القاهرة ١٣٤٤.

– الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، القاهرة ١٩٥٩.

– البحر المحيط، أبو حيان النحوي، القاهرة ١٣٢٨هـ.

– البرهان في علوم القرآن، الزركشي، دار ال... ، بيروت.

– تاج العروس من جواهر القاموس، مح... الزبيدي، القاهرة، ١٣٠٦هـ.

– تاريخ الطبري، القاهرة ١٩٦١.

– التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفت... الحموز، الرياض، ١٤٠٤هـ.

– تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، بيروت ١٩٨٨.

– تفسير الطبري، ابن جرير الطبري، القاهرة ١٩٨٨.

– تفسيرالقرآن العظيم، ابن كثير، القاهرة ١٤٠٨.

– تفسير القرطبي، دار الكتاب العربي.

– التفسيرالكبير، الفخر الرازي، بيروت ١٤١٥.

– تهذيب إصلاح المنطق، الخطيب التبريزي، بيروت ١٩٨٣.

– التوقيف على مهمات التعريف، المناوي، دار الفكر المعاصر، ١٤١٠.

– الجامع الصغير، السيوطي، القاهرة ١٢٨٦.

– الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، بيروت ١٩٩٠.

– الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، بيروت ١٩٩٢.

– حاشية الخضري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

– حاشية الدسوقي، القاهرة ١٣٥٨.

– حاشية الشهاب، شهاب الدين الخفاجي، القاهرة، ١٢٨٣.

– حاشية الصبان، محمد بن علي الصبان، القاهرة.

– حل معاقد الإعراب، أبو الثناء أحمد بن محمد، إستانبول.

– خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، القاهرة ١٢٩٩.

– الخصائص، ابن جني، القاهرة ١٩٥٢.

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، دمشق ١٩٨٦.

– ديوان أبي الأسود الدؤلي، أبو سعيد السكري، بغداد ١٩٥٤.

– ديوان امرئ القيس، الأعلم الشنتمري، القاهرة ١٩٥٨.

– ديوان أوس بن حجر، محمد يوسف نجم، بيروت، ١٣٨٠.

– ديوان الأعشى، محمد حسين، مصر، ١٩٥٠.

– ديوان جميل بثينة، حسين نصار، القاهرة، ١٩٦٧.

– ديوان زهير بن أبي سلمى، الأعلم الشنتمري، بيروت ١٩٩٢.

– ديوان الطرماح، عزة حسن، دمشق، ١٣٨٨.

– ديوان العباس بن مرداس، يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٦٨.

– ديوان العجاج، أبو سعيد الأصمعي، دمشق ١٩٧١.

– ديوان عمر بن أبي ربيعة، محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، ١٣٨٠.

- ديوان عمرو بن معديكرب، هاشم الطعان، بغداد.

- ديوان كثير عزة، إحسان عباس، بيروت، ١٣٩١.

- ديوان كعب بن زهير، أبو سعيد السكري، القاهرة، ١٣٦٩.

- ديوان المثنى، منسوب إلى الكعبري، القاهرة، ١٣٥٥.

- ديوان مجنون ليلى، عبدالستار فراج، القاهرة.

- ديوان النابغة الذبياني، محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٧.

- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، القاهرة ١٩٧٩.

- رصف المباني في حروف المعاني، المالقي، دمشق ١٩٧٥.

- سر صناعة الإعراب، ابن جني، دمشق ١٩٨٥.

- شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، دمشق ١٩٧٨.

- شرح أبيات المغني، عبد القادر البغدادي، دمشق ١٩٧٣.

- شرح اختيارات المفضل، الخطيب التبريزي، دمشق ١٤٢٢.

- شرح التسهيل، ابن مالك وابنه، القاهرة ١٣٩٤.

- شرح الحماسة، أبو علي المرزوقي، القاهرة ١٣٧٢.

- شرح حماسة أبي تمام، الأعلم الشنتمري، دمشق ١٤١٣.

- شرح قواعد الإعراب، محيي الدين الكافيجي، دمشق ١٩٩٣.

- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، القاهرة ١٩٨٦.

- شرح المفصل، ابن يعيش الحلبي، القاهرة.

- شرح المنار، وحواشيه، عز الدين بن ملك، الآستانة ١٣١٤.

- شرح الموطأ، محمد بن عبدالباقي الزرقاني، القاهرة، ١٣١٠.

- صحيح البخاري، الإمام البخاري، بيروت ١٤٠١.

- صحيح مسلم، الإمام مسلم، القاهرة ١٩٥٦.

- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، القاهرة ١٩٥٢.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، بيروت ١٣١٠.

- فتح القدير، الإمام الشوكاني، القاهرة ١٤١٣.

- الفتوحات الإلهية، سليمان بن عمر الجمل، القاهرة ١٩٥٩.

- الكتاب، سيبويه، القاهرة ١٧١٣.

- كتاب الاختيارين، الأخفش الأصغر، دمشق ١٤٢٠.

- الكشاف، الزمخشري، القاهرة ١٩٥٤.

- الكليات، أبو البقاء الكفوي، دمشق ١٩٨١.

- الكواكب الدرية، الآبي الأزهري، القاهرة ١٣٤٤.

- لباب الإعراب، تاج الدين الإسفراييني، الرياض ١٩٨٤.

- لسان العرب، ابن منظور، بيروت، ١٤٠٨.

- مجاز القرآن، أبو عبيدة، مكتبة الخانجي.

- مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي، العجم ١٣١٤.

- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، حلب وبيروت.

- المسند، أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت.

- معاني القرآن، الفراء، القاهرة ١٩٨٠.

- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، القاهرة مكتبة البابي الحلبي.

- المعمرون والوصايا، أبو حاتم السجستاني، القاهرة ١٩٦١.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري، دمشق ١٩٦٤.

- المنصف، ابن جني، القاهرة ١٩٥٤.

- المنصف، الشمني، القاهرة ١٣٠٥

- الموطأ، الإمام مالك بن انس، بيروت ١٩٧١.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، المكتبة الإسلامية ١٣٨٣.

- همع الهوامع، السيوطي، القاهرة ١٣٢٧.